نظرية الحــرب العـادلة في الفــكر الســـياسي الغـربي المعاصر

***م.م. نبأ كاظم شاكر**

nabakadhum1996@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

فـي مجـال السياسـة تعـد مفـاهيم السـلم و الحـرب مـن المفـاهيم الأكثـر شـيوعاً إلا ان ذلـك لا يقتصـر علـى الخطابات السياسية بل الفلسفية والدينية والأعلامية كذلك ، وفي اطار البحث في موضوع الحرب دارت العديد من النقاشات حول مدى عدالة الحرب و هل تخلو من منظومة اخلاقية تحددها، في هذا البحث تم التركيز على مفهوم الحرب خصوصاً ما عرف باسم (الحرب العادلة).

وقد تميز الفكر السياسي الغربي المعاصر بإعادة صياغة نظرية الحرب العادلة ضمن أطر ليبرالية وعقلانية تركز على الفكر وحقوق الانسان في مقابل التقاليد الواقعية التي تنظر إلى الحرب كأداة من أدوات الدولة لتحقيق مصالحها.

الكلمات المفتاحية: الحرب ،السلام ،الحرب العادلة ،الفكر السياسي الغربي المعاصر ،المحافظين الجدد، نظرية العدوانش

The theory of just war in contemporary Western political thought

Naba kadhum shaker

Abstract:

In the field of politics, the concepts of peace and war are among the most frequently repeated concepts. However, this is not limited to political discourses, but also philosophical, religious, and media discourses. Within the framework of research on the subject of war, many discussions have taken place about the extent of the justness of war and whether it is devoid of a moral system that defines it. In this research, the focus has been on the concept of war, especially what is known as (just war).

Contemporary Western political thought has been characterised by a reformulation of the theory of just war within liberal and rational frameworks that focus on thought and human rights, in contrast to the realist traditions that view war as a tool of the state to achieve its interests.

* م.م. الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية

Keywords: War, peace, just war, Contemporary Western political thought, Neoconservatives, theory of aggression

المقــدمة:

تعد الحرب من المفاهيم الأكثر أستحداماً في الخطابات السياسية والفلسفية والدينية والأعلامية، وغالباً ما تحضر الحرب في مقابل السلام والحرية والأمن والقانون والعدالة، فإذا كانت الحرب مرتبطه بما هو عسكري، فإن السلام مرتبط بما هو مدني، ومن ثم فإن للحرب أنواع عدة، فهناك العادية والأرهابية والجهادية والباردة والثقافية وغيرها، ويمكن تقسيم هذهِ الحروب إلى نوعين وهما الحروب العادلة وغير العادلة، إذ تحتل مسألة الحرب العادلة موقعاً مركزياً في الأدبيات الفكرية والطروحات السياسية واللاهوتية، كما مثلت مدار أهتمام المرجعيات الفلسفية والدراسات القانونية، فضلاً عن أن الهدف الأسمى المحرك لجملة هذهِ التصورات برمتها: التأصيل النظري لأخلاقية الحروب المعاصرة، مبدأً ومنهجاً وغايةً، فلا يكفي أن يكون إعلان الحرب عادلاً، وإنما يجب أن يكون مسارها عادلاً أيضاً، إذ حظيت نظرية الحرب العادلة بمتابعة لافته في الفكر الغربي عموماً، الذي نزّلها منزلة المدار، لتستحيل إلى المفهوم الحدث في فلك الفلسفة السياسية واللاهوت والأخلاق والقانون الدولي.

ومن المعلوم أن الحرب العادلة في مسارها التأريخي قد أنتقلت من مفهومها الأخلاقي والديني والفلسفي والمثالي إلى المفهوم القانوني والقضائي، وبعد ذلك أنتقلت الحرب العادلة مما هو محلي ووطني وجهوي إلى ماهو عالمي وكوني، وفق القانون الدولي مع كروسيوس ووفق السلام الكوني مع كانط أو وفق الأخلاقيات التواصلية الكبرى مع هابرماس.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في الإسهام في فهم الأبعاد الفلسفية والأخلاقية للحرب في الفكر السياسي الغربي مع بيان تأثير النظرية على القرارات السياسية الغربية.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحليل مفهوم الحرب العادلة في الفكر السياسي الغربي المعاصر، من عبر تتبع التطور النظري للمفهوم مع التركيز على الأسس الفلسفية والأخلاقية للنظرية وانعكاساتها على السياسات الدولية وممارسات التدخل العسكري في القرن الحادي والعشرين.

مشكلة البحث: تعد الحرب من ابرز المفاهيم السياسية و الفلسفية تعقيداً و شهد العالم على مر العصور حروباً متعددة فهل لهذه الحروب منظومة اخلاقية تحكمها و هل هناك حروب عادلة ؟

فرضية البحث: أن مستويات العنف في الحروب يمكن حدها عبر وضع مبادئ وأسس اخلاقية تحد الدول فضلاً عن المعايير القانونية والأخلاقية التي يمكن ان تحد من مستويات العنف في الحروب .

منهجية البحث: أعتمد البحث المنهج الوصفي–التحليلي لوصف تطور نظرية الحرب العادلة عبر التاريخ، وتحليل مراحل تطورها الفكري والأخلاقي ، و المنهج التاريخي عبر تتبع تطور نظرية الحرب العادلة من جذورها في الفلسفة الكلاسيكية مرورًا بالعصور الوسطى، ثم تحولات النظرية في العصر الحديث وحتى الفكر السياسي المعاصر، و فهم كيفية تشكل المفاهيم الأخلاقية والسياسية المتعلقة بالحرب ضمن سياقات زمنية مختلفة.

المبحث الأول : الحرب العادلة: الإطار النظري

تعد نظرية الحرب العادلة إحدى الركائز الأساسية في تطور الفكر السياسي الغربي،ومن أبرز النظريات الأخلاقية والسياسية التي نشأت لتنظيم أستخدام القوة العسكرية وفق معايير أخلاقية محددة، إذ شكلت إحدى المحاولات الفكرية المبكرة للتوفيق بين الضرورات الواقعية لممارسة القوة وبين المبادئ الأخلاقية والسياسية التي يسعى إليها المجتمع،نشأت جذورها في الفلسفة الإغريقية والرومانية وتبلورت بشكل أعمق في الفكر المسيحي الوسيط خاصة في كتابات القديس أوغسطين وتوما الاكويني قبل ان تأخذ طابعاً علمانياً في الفلسفة الحديثة والقانون الدولي،وهكذا تظهر هذة النظرية عبر تطورها في كيفية تعامل الفكر السياسي الغربي مع إشكالية العنف المنظم واضعاً معايير أخلاقية وقانونية للحرب، مما جعلها جزءاً لايتجزء من النقاشات حول الشرعية والسيادة والعدالة في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم نظرية الحرب العادلة

يعد مصطلح الحرب العادلة أو الحرب الأخلاقية من أهم المصطلحات التي تتردد بكثرة في الكتابات الفلسفية والدينية واللاهوتية والسياسية، وخاصة ضمن مايسمى بالعلاقات الدولية أو مايسمى بالعلوم السياسية أو ما يطلق علية كذلك علم السياسة الخارجية، ويتكون المفهوم من حدين منطقيين أساسيين هما: حد الحرب، وحد العدالة، فالحرب عبارة عن فعل عدواني شنيع تمارسة دولة ضد أخرى، سواء أكان الدافع إلى ذلك شرعياً أم غير شرعي (حمداوي ٢٠١٦ ، ١٤) ، **وبعبارة أخرى** فإن الحرب عبارة عن نزاع مسلح بين طرفين يحاول كل منهما إلحاق أكبر خسارة بالآخر من أجل تحقيق مصلحتة، سواء تمثلت هذه المصلحة في الأعتداء من أجل تحقيق هدف ما أو من أجل رد هذا الأعتداء من أجل تحقيق هدف ما، أو من أجل رد هذا الأعتداء، والجمع بين هذين المتغيرين هو بمثابة تسليط الضوء على الحرب العادلة كوجه من وجوه العدالة وكإناء للجمع بين الخير والشر معاً (قادري ٢٠٠٣) .

أما وصف الحرب ب(العادلة) فتحيل على العدالة والشرعية والفضيلة والمساواة أو التقيد بمجمل الأخلاق والقوانين والشرائع التي تنظم الحروب، وغالباً ما تتأرجح العدالة بين المساواة والخير، ومن ثم تشير كلمة العادلة إلى توازن القوى والمثال العالمي والإجراء المسطري المتعلق بالقانون (حمداوي ، ١٤) ، وتعد العدالة واحدة من أكثر المفاهيم التي خرجت من المعنى المطلق لتحاط بسور من النسبية،فهي اليوم مرتبطة بمدى قوة الدولة التي تحاول فرضها، وأيضاً بالإجماع الذي يمكن توفيرة لدعم الجهد اللازم للقيام بأي عمل من أعمال الحرب أو إصدار أي قرار سياسي، فالعدالة أصبحت مرتبطة بمنطق وعقل القوي الذي يحاول تكييفها حسب مصالحة. (قادري ، ٤٧٣)

كما وقد تشير الحرب العادلة إلى السعي وراء تحديد جملة من الأسباب المشروعة التي تُبرر اللجوء إلى الحرب وذلك بهدف التصدي لأطراف معادية والدفاع عن قضية تُعد عادلة من منظور أخلاقي أو قانوني، ويعد الهدف الأساسي من هذا النوع من الحروب هو رد العدوان ومواجهة مظاهر الظلم والإرهاب والتطرف، ضمن إطار يراعي مشروعية الفعل العسكري ومحدوديتة من حيث الأهداف والوسائل. (MARAZANO 2008) .

بمعنى أن الحرب العادلة تمثل إضفاء الطابع الديني والشرعي والأخلاقي على الحرب التي تخوضها دولة ضد أخرى. (OREND 2006 , 4) .

وقد عرفت كذلك، بأنها ذلك الإطار الذي يتضمن مجموعة من القيم والضوابط والمعايير التي تهدف الى التمييز بين مايُعد عادل وماهو غير عادل بالنسبة للحرب، سواء على مستوى شنها أبتداء، أو من حيث إدارة عملياتها بعد أندلاعها فعلا (عبد الله ١٩٩٣ ، ٥) وقد برزت أهمية المصطلحات السياسية في العصر الإغريقي، لاسيما فيما يتعلق بمفاهيم العدالة والحرب ضمن إطار فلسفي، حيث أشار شيشرون إلى أن الحرب التي تُخاض دون مبرر هي حرب غير عادلة، ولاتكون عادلة إلا عندما تهدف إلى تطبيق القانون ومكافحة الظلم ونصرة العدالة ونشر الأخلاق، وهو مايتسق مع رؤيتة وتعريفة للدولة بوصفها مجتمعاً أخلاقياً،الذي لايفترض أن يلجأ إلى العنف إلا ضمن إطار أخلاقي (سعد ٢٠٠٢)

كما وينطوي مفهوم الحرب العادلة ضمن ماينطوي إلية، على الإشارة إلى المعنى التالي: (إن نظرية الحرب العادلة هي نظرية فلسفية أكثر من كونها قانونية، والواقع أنها هكذا كانت منذ ظهرت إرهاصاتُها الأولى في العقائد والفلسفات القديمة، وهكذا ظلت حين تزايد الاهتمام بها في أعقاب الحرب العالمية الثانية وما تلاها من حروب إقليمية، وهكذا سوف تبقى طالما بقيت الهوةُ قائمة بين الواقع والمثال). (عبد الله ، ٨)

وهناك من يرفض أستخدام مصطلح الحرب العادلة لطابعها الفلسفي أو اللاهوتي أو الديني أو الميتافيزيقي، ويستبدل عوض عن ذلك مصطلح الحرب المشروعة أو الحرب العادلة أو الحرب القانونية، على أساس أن

القانون الدولي لايتعامل مع الحروب من الزاوية الأخلاقية أو من الزاوية الفلسفية والميتافيزيقية، بل يتعامل معها من خلال رؤية قانونية أو قضائية واقعية. (حمداوي ، ١٨-١٩)

يرفض بعض **المفكرين**،ومن بينهم **كريستيان نـادو وجـولي سـعادة** أستخدام مصطلح الحرب العادلة،حيث ينكران إمكانية أن تكون هناك حرب عادلة أو غير عادلة، فهناك فقط مايسمى بالحرب بكل ويلاتها ومآسيها (CHRSTINE 2009) .

يرى **إيمانويـل ليفينـاس** أن الحرب بوصفها فعلاً سياسياً قد تفتقر إلى الأخلاق،وبالتالي فإن السياسة في جوهرها تتعارض كلياً مع مبادئ الأخلاق، تماماً كما تتعارض الفلسفة مع السذاجة (LEAVIANS 2000) ففي عام ١٩٣٣ وجّه العالم الفيزيائي البرت أينشتاين رسالة إلى عالم النفس سيغموند فرويد عبّر فيها عن تشاؤمه إزاء محاولات البشرية لإنهاء الحرب، مشيراً إلى الجهود التي أنتهت إلى فشل ذريع، وقد علّل ذلك بوجود نزعة غريزية لدى الإنسان نحو التدمير والكراهية،ولم يختلف فرويد مع هذا الطرح بل عززه من خلال تشبية الطبيعة البشرية بطبيعة الحيوانات، مبيناً بأن الأفراد غالباً مايلجؤون إلى أستخدام القوة لحل نزاعاتهم (نقرش ٢٠٠٦ ، ٨٦) ، وبالواقع أنة ليس **فرويد ولاحتى هوبز** الذي يؤمن بأن الإنسان ذئب لأخية الإنسان وحدهم من أقتنعوا أن الشر صفة متأصلة في البشر،كما أن أصحاب أتجاة مفهوم الحرب العادلة أيضاً أقتنعوا أن منع الحرب شيئاً مستحيلاً ،لذلك أتجهوا إلى تهذيب وتقنين الحرب بدلاً من منعها، ومن هنا جاءت فكرة الحرب العادلة التي عرفها **القديس أوغسطين** وهو من **الرافضين للحرب ونتائجها وأحد منظري نظريـة الحرب العادلة** بقولة: " إن الحرب والغزو ضرورة مؤسفة في عيون أصحاب المبادئ ومع ذلك فإنها ستكون ضرورية كذلك لسوء الحظ إذا هيمن الشريرون على الخيرين، إذا كان الرجال تواقين للقتال بالسلاح فهذا لايعني أنهم يحبون السلام أقل من ذلك ولكنهم يحبون السلام الذي يصنعونة هم أكثر" (دورتي ١٩٨٥)

بالنظر إلى ما سبق، يمكننا الأستنتاج أن نظرية الحرب العادلة تمثل مسعى لإضفاء بُعد أخلاقي وشرعي على فعل الحرب، فهي من ناحية تسعى إلى تقنين أستخدام القوة العسكرية ضمن أطر أخلاقية وقانونية ،ومن من ناحية أُخرى تهدف إلى حماية المدنيين وتجنيب الأبرياء ويلات النزاعات المسلحة من خلال تبني مبادئ أخلاقية تضبط سلوك الأطراف المتحاربة وتوجه أدارة الصراع نحو الحد من الأضرار الأنسانية، ومن خلال ذلك يتضح لنا بأن مفهوم الحرب العادلة يُعد في جوهرة مصطلح فلسفي أكثر مما هو قانوني،إذ يرتبط بشكل وثيق بالفلسفة السياسية أو بحقل الأخلاقيات.

المطلب الثاني: مبادئ نظرية الحرب العادلة

ترتكز الحرب العادلة على عدد من الأسس والمقومات الجوهرية التي تُعد ضرورية لضمان مشروعيتها وأخلاقيتها كالعدالة والضمير والإيمان والعقل والحرية والشرعية وتقوى الله، وتمثل القوانين وأحترام سلطة الدولة وشرعية القضية وتخليق مسار الحرب من البداية حتى النهاية، والأتجاة نحو تحقيق السلم.

ففي العصور الوسطى ساهمت الفلسفة المسيحية في تحليل الحرب من منطلق لاهوتي وأخلاقي، إذ أوضحا كل من القديس أوغسطين وتوما الأكويني وأصطلحا على تسميتها بالحرب العادلة، كما ساهم فلاسفة عصر النهضة في تكوين نظرية الحرب العادلة أمثال(فرنسيسكو دي فيتوريا، وهوغو غروسيوس) (مجموعة باحثين ١٩٩٤) ، في تشكيل مجمل الأفكار والمبادئ التي تكّون نظرية الحرب العادلة الكلاسيكية، فهذهِ النظرية تتكون من جزئين أساسيين مرتبطين بسؤالين هما: ماهي الحرب العادلة؟ أن كانت هناك حرب يمكن وصفها بالعدل؟ وتعتبر نظرية(حق الحرب أو شرعية الحرب إجابة عن هذا السؤال، والسؤال الثاني يتعلق بكيفية إدارة الحرب، أي ماهي الطريقة أو الكيفية التي تجرى بها الحرب؟ والأجابه على ذلك نجده في نظرية الحق في الحرب أو الوسائل المشروعه لإدارة الحرب، **إذ تشترط النظرية الأولى أو نظرية حق الحرب جملة من المبادئ التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم على الحرب إن كانت عادلة أو غير عادلة، وهذهِ المبادئ هي:** (العادي ٢٠١٦ ، ٥٢)

١- **سلطة الأمير أو سلطة الدولة:** يجب أن يتم الإعلان عن الحرب من قبل هيئة شرعية (حافظ ٢٠٠٤ ، ١٦١) ،أي أن تكون الجهة المبادرة بالحرب تتصف بالشرعية، أي لديها حق قانوني بشن الحرب، كأن يكون قائد معترف به أو دولة وكلت من بقية الدول، أي أن تكون هذه الجهة تعبر عن إرادة المجتمع وتتمتع بموافقتة على إدارة شؤونه، ولها سند قانوني يؤكد هذه الشرعية، وعادةً ماتكون مخولة دستورياً بقرار الحرب وبعبارة أُخرى، تُعد الحرب عادلة حينما تُقاد من قبل سلطة شرعية ممثلة في حاكم عادل، كسلطان أو أمير يتخذ قرار الحرب دفاعاً عن قضية تتسم بالمشروعية والعدالة، ومن خلال هذا السياق يكون الأمير مسؤول عن أفعالة أمام المجتمع، وأمام الأخلاق وأمام المنتظم الدولي، ومن ثم لايمكن أعتبار الحروب التي تقودها أفراد أو جماعات معينة بمعزل عن السلطة السياسية حروب عادلة، فلابد أن يكون الحاكم هو الآمر بالحرب ما دام مسؤولاً عن قيادة الأمة أو الدولة، إذ أن شرط العدالة يقتضي أن يصدر قرار الحرب عن الجهة السيادية المخولة بقيادة الدولة أو الأمة، ويعني هذا أن عنف الدولة كما قال ماكس فيبر هو الوحيد المبرر شرعياً (بسيوني ٢٠٠٣ ، ١١) ، وهذا يعني أن الفرد ليس له الحق في ممارسة العنف مهما كانت قيمتة الأجتماعية ومكانته الوظيفية في المجتمع، فالدولة هي المؤسسة الوحيدة التي لها الحق في إعلان الحرب وممارسة العنف والقوة باسم القانون والتشريع والدستور، ويكون العنف المبرر هنا بالسجن أو المراقبة أو معاقبة المجرم وإصدار اللوائح القانونية التي تجرم الفعل الإجرامي الذي قام به الفاعل الاجتماعي، وفي هذا

السياق يقول ماكس فيبر: ((نعني بكلمة سياسة إدارة التجمع السياسي الذي نسمية اليوم دولة، أو التأثير الذي يمارس على هذهِ الإدارة)). (حمداوي ، ٢٣)

٢- لاتُعلن الحرب إلا من قبل سلطة عامة وإلا كانت جريمة وهذا المبدأ يُعارض فكرة إعلان الحرب من قبل فرد أو شخص واحد، أو بتعبير آخر منع القرار الفردي في شن الحرب (العادي ، ٥٣)

٣- **السبب العادل:** أي أن تُخاض الحرب من أجل قضية عادلة (مجموعة باحثين ، ١٣٨) ،أي أن تكون الحرب من أجل قضية عادلة، إذ يُعتبر هذا المبدأ من أكثر المبادئ إثارة للجدل أو التأويل،أي أن تكون الحرب عادلة إذا كان سببها عادلاً، كأن تكون الحرب دفاعاً عن النفس أو الوطن أو الأمة أو الدين، أو دفاعاً عن قضية عادلة أو رفعاً للظلم (حمداوي ، ٢٤)

4-توفر النية السليمة: بمعنى توفر نوايا أخلاقية من وراء الدخول في الحرب، وهذا الشرط يتوقف على الضمير البادئ بالحرب، حيث يفترض أن يرتبط بالشرط السابق وهو الأنحصار في عدالة سبب الحرب، والهدف منها هو تحقيق الخير والسلام وأن لايتجاوزها لأهداف أُخرى كأن تكون نية الحرب التوسع والعدوان

5-التحقق من النصر الأكيد: أن يكون هنالك أمل معقول في الإنتصار، وضرورة أن تكون الوسائل والأدوات المستعملة مناسبة مع الغايات (العادي ، ٥٣) ،أي بمعنى أن هذا الشرط يشير إلى ضرورة وجود فرصة معقولة للنجاح في الحرب أي ضرورة وجود أهداف ممكنة التحقيق من وراء شن الحرب، فحتى مع وجود المسوغات لشن الحرب فيجب أن تكون الوسائل المستخدمة متكافئة مع الأضرار التي تواجههاإذ لايمكن خوض الحرب العادلة إلا إذا كانت ظروفها المناسبة تنبئ بالنصر والفوز والتمكين، بمعنى أنه لايمكن المغامرة والمجازفة بأرواح الناس في حرب خاسرة، وإن كانت حرباً عادلة من أجل الدفاع عن النفس، أو من أجل حماية الحدود أو من أجل صد العدوان. (حمداوي ، ٢٥) ، وبالتالي تكون نسبة النجاح في هذهِ الحرب أكبر من نسبة الخسارة وفرص تحقيق النجاح متوفرة.

٦- **السلم قبل الحرب:** تنبني الحرب العادلة على إعطاء الأولوية للسلام قبل الحرب، ومن هنا، فقد حثت جميع الأديان السماوية على الجنوح نحو السلم، ولاتكون الحرب إلا دفاعاً عن النفس أو إصلاحاً للظلم. (حمداوي ، ٢٥)

٧-**التناسب بين المكاسب والخسائر:** بإدراك العواقب بشكل جيد قبل خوض الحرب، بمعنى أن لاتكون الحرب التي شنت من أجل قضية عادلة لهدف نبيل نتائجها سيئة، أي أن لاتكون الخسائر المتوقعة من أي حرب أكبر من الأرباح المحتملة فيها، وأيضاً لابد أن تتناسب مستويات العنف المستعملة مع الأهداف المطلوبة ، فالقيمة الحقيقية للنصر تعتمد على العلاقة بين ثنائية الهدف والنتائج، فإذا كان حجم الخسائر المحتملة أو الفعلية تتجاوز في قيمتها قيمة الهدف تصبح الحرب غيرمبررة مادياً، غير أنه في العديد من

الحروب تغيب الأعتبارات المادية في حسابات الربح والخسارة لتصبح الأعتبارات المعنوية كالشرف والحرية والأستقلال هي المحدد الفعلي (قادري ، ٤٨٠) .

٨-**الإدارة العادلة للعمليات العسكرية** : يرتبط هذا المبدأ بأندلاع الحرب، فإذا ما أندلعت الحرب وفقاً للشروط السابقة فلابد من إدارة الحرب بطريقة عادلة، فالعدالة هنا تتطلب أن لايطول شر الحرب الأبرياء والمدنيين وهو ما حددته القوانيين والأعراف الدولية الحديثة والمعاصرة، كأتفاقيتي لاهاي وجنيف وكل ما له صلة بالقانون الدولي الإنساني، من حيث معاملة الجرحى والأسرى والمدنيين، وأحترام ثقافة الدولة المستهدفة، وحماية الممتلكات الخاصه، وكل ماليس له علاقة بالأعمال العسكرية (BACOUT 1989)

٨-**الوسائل المشروعة:** لابد أن تستند الحرب العادلة إلى وسائل القتال المشروعة، بمنع تخريب المنشآت المدنية، وعدم قتل المدنيين، أو تسميم المياه، أو توظيف الأسلحة الفتاكة المحرمة خلقياً ودولياً، وألا تكون الحرب من أجل الإبادة والتطهير العرقي والعنصري والديني أو الطائفي. (حمداوي ، ٢٥)

٩-**الخيار الأخير:** أي أن الحرب قد تُعد الخيار الأخير لايُلجأ إليه إلا بعد أستنفاد الجهة المعنيه أو المسؤوله عن شن الحرب،أستنفدت جميع السبل السلميه الممكنه، كالدبلوماسية والوساطة والمساعي الحميدة والتحكيم...الخ، ولم يكن هناك مجالاً لتفادي الحرب أي أن اللجوء للحرب يكون آخر الحلول لأي مشكله أو قضية.

هذه هي المبادئ العامه لنظرية الحرب العادلة، والتي تُعتبر الأساس التي يُمكن من خلالها بيان مدى عدالة أي حرب، أي بمعنى مدى أتساق أي حرب مع معايير العداله.

المطلب الثالث: السياق التأريخي لنظرية الحرب العادله

كما الحال مع العديد من الأفكار والنظريات السياسية والأجتماعية، يُعد **الفكر الفلسفي اليوناني** أحد الجذور الأولى التي مهدت **لنشأة نظرية الحرب العادلة**، وبالرغم من أن الأغريق لم يزكون فكرة الحرب في أصلها، ألا أنهم درسوها من حيث الضرورة لا من حيث الجانب القيمي والأخلاقي، فقد أقر فلاسفة كبار مثل **أفلاطون وأرسطو** وغيرهم من الفلاسفة اليونان بشرعية الحرب لا بأعتبارها عادلة أو غير عادلة بل من حيث كونها ضرورية وواجباً تفرضة متطلبات الدولة والمجتمع في سياقات معينة. (العمري ١٩٥٩)

كان هناك من الباحثين من يعتبر **سانت أوغسطين** أول من كتب عن الحرب العادلة، فإن **جون هوارد يودر** يرى أن **القديس أمبروز** كان سباقاً إلى ذلك منذ القرن الرابع الميلادي، في حين لم يظهر القديس أوغسطين إلا في القرن الخامس الميلادي، بيد أن هناك إشارات إلى الحرب العادلة في الفلسفة اليونانية والكتابات اللاتينية القديمة، على أساس أن الحرب ضرورة عسكرية، كما تبين ذلك بجلاء إبان **الحروب البيلوبونيزية** بين أثينا وإسبرطة (حمداوي ، ٣٢) ويرى **ثوسيديد** أن الحرب على مدينة ميلان الإسبرطية ضرورة عسكرية

قصوى للحفاظ على إمبراطورية أثينا، فكان من الضروري ضرب هذه المدينة من أجل إثبات الذات، لكن هذا المفهوم الخاطئ للحرب يتنافى مع الحرب العادلة أو الحرب الأخلاقية (حمداوي ، ٣٤)

وقد أشار **أفلاطون** في كتابة الجمهورية إلى الحرب العادلة من خلال التمييز بين الحرب والنزاع المحلي، فالحرب هي نزاع بين دولتين أو شعبين، أما النزاع المحلي فهو بمثابة حرب أهلية أو أنشقاق داخلي أو فتنة داخلية بين أفراد الشعب أو مواطني بلد واحد، ومن هنا يعلن أفلاطون رفضة للحرب إلا للضرورة القصوى، وأن يكون الهدف منها هو تحقيق الوفاق أو السلام العادل وبالتالي يرفض الحرب الطويلة الأمد (زكريا ، ١٨٠-١٨٢) ، وهذا يعني أن أفلاطون في كتابة الجمهورية كان يدعو اليونانيين في مقاتلتهم للبربر إلى أن تكون حروبهم عادلة وأخلاقية، وألا تكون عنيفة وقاسية.

أما **أرسطو**، فقد ذهب في كتابة (السياسة) ، إلى أن السلطة الشرعية العمومية هي التي تقرر في أمور الحرب والسلام في المجتمع اليوناني، بقولة:" الجمعية العمومية تقرر على وجه السيادة السلام والحرب، وعقد المعاهدات وحلها، وتصدر القوانين وتصدر حكم الإعدام والنفي والمصادرة وتنظر في محاسبة الحكام" (السيد ، ٣٤٨) .

أكد **أرسطو** أن الحرب تكون من أجل تحصيل الغنائم والطرائد وتحقيق المنافع، أي أنه ينظر إلى الحرب نظرة واقعية مادية وبرغماتية، على عكس أفلاطون الذي كان ينظر إليها من وجهة قانونية وأخلاقية إلى حد ما.

أما **الفكر الروماني** فقد تميز بسيطرة الفكر العنفي الذي مجد الحرب كوسيلة لتحقيق سياسة روما التوسعية، أما مع أعتناق الإمبراطور قسطنطين للدين المسيحي وجعلة دين رسمي لروما عام ٣١٣م، فقد دخلت روما في صراع دام أربعة قرون مع رجال الكنيسة الذين دعوا الشعب للأمتناع عن أداء الخدمة العسكرية ورفض الأنخراط في صفوف الجيش الروماني، ومن ثم رفض المشاركة في الحروب التي كانت تشنها الإمبراطورية الرومانية التي يرو فيها أنحراف عن تعاليم المسيح القائمة على فكرة السلام الخالصة لتكون بداية القرن الرابع ميلادي بداية لتلاشي الصراع بين رجال الحكم في روما ودعاة المسيحية المسالمة (BACOUT 1989)، الذين اقتنعوا بضرورة التوفيق بين الفكر المسالم المسيحي وبين النهج العسكري الروماني، وقد أنبثق عن هذا التوفيق مفهوم الحرب العادلة على يد القديس **سانت أمبروز** الذي عرض فكرتة للإمبراطورية الرومانية في إطار النعيم الأبدي للكون والسلام العادل وذلك نقلاً عن شيشرون بعد إعادة تكييف مفهوم الحرب مع مايتماشى والفقه الكنسي (BACOUT , 7) .

وهكذا تغير موقف الإمبراطورية الرومانية من مسألة أستخدام القوة والعنف بناءاً على موقف الفكر المسيحي منها، والذي يقوم على السعي إلى الشمولية الإنسانية المبنية على تعاليم المسيح الرافضة للعنف(اللاعنفية) من جهة، وعلى فكرة الأستثناء التي تجعل من الحرب بالرغم من رفضها في شكلها العام الا أنها تصبح

ضرورية في حالات أستثنائية تعجز فيها تعاليم الحب والتسامح، وفي بداية القرن الخامس الميلادي عالج القديس أوغسطين هذا الموضوع ليتمكن من خلال أفكارة ودراساته من أعتبارة مرد الأصول الحقيقية **لنظرية الحرب العادلة**، وفي هذا يقول:"إن السلطة الربانية هي ذاتها التي وضعت بعض الأستثناءات من تحريم قتل الإنسان، لكن في بعض الأحيان يجبرنا الله على القتل ليس بصفتة قانوناً عاماً، ولكن كحالة خاصة وحكم مؤقت وخاص" (آباه ٢٠٠٤) .

ولقد سيطرت **نظرية الحرب العادلة** على صفحات العديد من المنظرين في القرون الوسطى ليتمكن **القديس توماس الإكويني** من إبعادها عن التوجه **الأغسطيني** المتأثر بالأفلاطونية الكلاسيكية، وجعلها أداة قانونية نظامية مُضفياً عليها الصبغة العلمية الأرسطية (قادري ٤٧٥) .

ومنذُ القرن الثاني قبل الميلاد تناول الفيلسوف الروماني **شيشرون** في كتابة(DE Officiis) الحرب العادلة، وأثبت بأنها تقوم على مبدأين رئيسيين هما :العدالة والأعتدال، وقد عُرف شيشرون بمقولتة: (القوانين تلتزم الصمت في أيام الحرب) (حمداوي ، ٣٧) .

وفي القرن السابع عشر الميلادي، يذهب **توماس هوبز** في كتابة(التنين)، إلى أن الإنسان ذئب لأخية الإنسان، وهذا يعني أن الحياة الطبيعية قائمة على الصراع والحرب والقتل، ويؤكد هوبز ضمن مقتربة الواقعي على ضرورة الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة الدولة بالتنازل عن كل الحقوق الطبيعية لحاكم مطلق أو مستبد، والمهم هو تحقيق الأمن والسلام ، وهذا يعني أن حالة الطبيعة حالة سلبية على جميع الأصعدة، تتسم بالجور والظلم وغياب العدالة، وحرب الكل ضد الكل، وغياب الأخلاق، أنه قانون الغاب، أو قانون الفوضى ، لذا فالحل الوحيد للخروج من هذه الحاله السلبية هو الإنتظام في الدولة القوية بالتنازل عن كل الحريات التي كان ينعم بها الفرد لحاكم مطلق، يدير شؤون البلاد بانضباط بغية حماية المواطنين، وتوفي الأمن والسلم(حمداوي ، ٣٩)

خلال **عصر النهضة** سعى العديد من الفلاسفة ورجال الدين أمثال **غروسيوس وجنتليز** إلى إعادة صياغة النظريات الدينية المتعلقة بالحرب وجعلها تواكب تطورات المجتمع الدولي، فقد تمكنت مدرسة القانون الطبيعي بزعامة **غروسيوس** من إعادة صياغة فكرة الحرب العادلة والتأكيد على أن الحرب قضية قانونية من شأنها الدفاع عن الحقوق المهضومة في ظل غياب سلطة دولية تتولى ذلك (PETER 1983)

أما نيكولا ميكيافلي في كتابة الأمير تحدث عن الحرب العادلة على أنها ضرورة ليس إلا،وكان ينطلق من تصور واقعي برغماتي قائم على القوة والمنفعه، إذ ميزَ ميكيافلي بين لغة القوانين ولغة القوة، فاللغة الأولى لا تجدي واقعياً، في حين تعد اللغة الثانية أساس السيادة الحقيقية، وأساس الحفاظ الحكم إلى أمد طويل،ومن

هنا يرفض ميكيافلي أن تبنى الحرب على أسس أخلاقية أو شرعية أو قانونية، بل لابد من ممارسة القوة مع المعتدين والمتآمرين (حمداوي ، ٣٩-٤١) .

أما **هيجل** فإنه يرى أن الحرب لاتمثل شراً مطلقاً، بل تحمل في طياتها بُعداً أخلاقياً من جهه، ومن جهه أُخرى تُعد ضرورة واقعية تساهم في الحفاظ على الصحة الأخلاقية للإنسان، ومن ثم فهي مرتبطة بالدولة والعناية الإلهية، وبالتالي فالحرب هي مُبتغى الأقوياء.

بينما يرى **نيتشة** في كتابة(هكذا تكلم زرادشت) أن الأخذ بالسلام هو الطريق الصحيح لإشعال الحروب،أي أنه لايمكن حماية السلام إلا بإعلان الحروب، أو بعد السلام تعلن الحرب، ومن ثم فإن نيتشه ينظر إلى الحرب على أنها عبارة عن فضيلة وشجاعه تعبر عن منطق الإرادة والقوة لدى الأسياد والمحاربين من أجل أخضاع المنهزمين من العبيد والضعفاء، وهذا يعني أن الحرب من أجل الحرب،وبالنتيجه ينطلق نيتشه من تصور طبيعي قائم على فلسفة القوة والإرادة، أما فيما يتعلق بالقوانين والأخلاق، فذلك يحيل على منطق الضعفاء والعبيد، وبهذا المنطق فإنه يخالف تصور كانط ذي البعد الإنساني والأخلاقي والكوني.

مع إقرار مبدأ سيادة الدولة تحوَل الأهتمام من مدى عدالة الحروب إلى التركيز على ما تخلّفة من ويلات ودمار، مما أدى إلى أنقسام تدريجي بين المظهرين التقليديين لنظرية الحرب العادلة، بين قانون اللجوء إلى الحرب الذي يحدد السبب العادل لقيام الحرب وبين القانون أثناء الحرب الذي يحدد السير العادل لها (PETER 182)

واجه مفهوم الحرب العادلة نوعاً من التجاهل وعدم التداول في الساحة الدولية إلى أن فجرتة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، التي أصابت صرحاً مهولاً هو الولايات المتحدة الأمريكية والتي أستخدمت مصطلح الحرب العادلة في حربها ضد الأرهاب، وقد نشر المعهد الأمريكي للقيم في تأريخ٢٠٠٢/٢/١ رسالة مفتوحة وموقعة من قبل عدد من المثقفين الأمريكيين أغلبيتهم من أساتذة الجامعات، عبرو فيها تسويقهم وموافقتهم لقرار الإدارة الأمريكية القاضي بالإعلان عما أصبح يعرف(بالحرب ضد الأرهاب) (بغورة ٢٠٠٧ ، ٥١) ، ومما جاء في تلك الرسالة"أن **فكرة الحرب العادلة** متأصلة في مختلف التقاليد الأخلاقية العلمانية والدينية، وأن تفسير الحرب من الزاوية الأخلاقية الموضوعية، هو محاولة لتأسيس مجتمع مدني وجماعة عالمية على أسس العدالة".

ساهمت الإدارة الحاكمة السابقة التي هيمن عليها المحافظون الجدد والإنجيليون الأصوليون في تثبيت هذا المفهوم في الفكر الأستراتيجي الأمريكي لما بعد ١١ سبتمبر، ذلك أن **الحرب العادلة** تعد واحدة من المبادئ التي تقوم عليها **الفلسفة السياسية** للمحافظين الجدد، فبالأضافة للقوة التي تعتبر بالنسبة لهم من أقصر السبل لتحقيق الأهداف الأمريكية، وأيضاً الجمهورية الإلهية التي تتبني بالنسبة لهم وفقاً للأعتقاد الديني

القاضـي بـأن المجتمـع الأمريكـي مجتمـع متفوق ومتميز على كل مجتمعات العالم ويحق لـه مـالايحق لغيرة بحكم أنه تم أختيارة ألهياً ، تأتي **الحرب العادلة** في المرتبة الثالثة للمبادئ الأساسية للمحافظين الجدد، وينبني هذا المبدأ على أن الآباء المؤسسين للولايات المتحدة أعدو نظرية تقنن نزاعاتهم تقوم على فكرة عدالة أي حرب تدخلها الولايات المتحدة، مادامت تلك الحرب تحقق الأهداف الأستراتيجية الأمريكية، وهو ماعبر عنه البروفيسور **روبرت تكر** أستاذ في جامعة جون هوبكنز بقولة:" يمكن أعتبار أستخدام العنف والوحشية في أي حرب ندخلها حرباً عادلة" وهو المبرر الذي تمسكت به الولايات المتحدة حيث أعتبرت كل حرب تدخلها ضد أي دولة تعمل بعيداً عن مصالحها حرب تحرير.

هذا وقد أمتد مفهوم الحرب العادلة إلى كتابات المفكرين والباحثين المعاصرين في تخصصات عدة، بعد ازدياد الحروب في القرن العشرين، وأندلاع الحروب الواقعية والإيديولوجية والعدوانية في الفيتنام وكوبا وكوريا وأفغانستان والعراق وفلسطين،ومن هؤلاء الباحثين **مايكل وولـزر فـي كتابـة(الحرب العادلـة وغيـر العادلـة (WALZER 1999)**،(الذي سيتم التطرق إليه في المبحث الثالث بشكل موسع لفكر مايكل وتحليلة لموضوع الحرب العادلة)، **ونيكـولاس أوفينشـتات** في مقالة (الحروب العادلة وأستعمالاتها في الماضي) (NICOLAS 2002) ،**وبيير هاسنار** في كتابة(تخليق الحرب) (PIEREE 2005)، **وبيتر هايين ماخر** في كتابة (كروسيوس أو الحرب العادلة) (PETER 1983) ،**وديفيد فيشر** في كتابة(الأخلاقيات والحرب) (فيشر ٢٠١٤ ، ٢٢) ، مع الأشارة إلى الأصوات السياسية العالمية الاخرى التي لايمكن أغفالها التي كان تدافع عن الحرب العادلة مثل **غاندي وعبد الغفار خان أو باشا خان، وبيرنار كوشنر وكوندوليزا رايس.**

وفي المحصلة، يتبين بأن مفهوم الحرب العادلة ينتمي إلى سياق تأريخي غربي ممتد،تعود جذورة إلى العصور الوسطى مع فلاسفة ولاهوتيي المسيحية الكنسيين، وقد مر هذا المفهوم بتحولات جوهرية، حيث أنه تطور وأنتقل من مفهومة الديني والأخلاقي والفلسفي إلى المفهوم القضائي والقانوني وأصبح مفهوم سياسي كوني بارز في العلاقات الدولية.

المـطلب الرابـع: نظـريات الـحرب العـادلة

تتعدد النظريات والأتجاهات الفكرية المرتبطة بمفهوم الحرب العادلة، ويُمكن تصنيفها على النحو الآتي:

١- النظرية الواقعية

تُعد النظرية الواقعية في العلاقات الدولية وثيقة الصلة بهانز مورغنثاو، صاحب نظرية (السياسة بين الأمم)، حيثُ تستند هذهِ النظرية إلى مركزية عنصر القوة بوصفة العامل الحاسم في تحقيق المصالح وأكتساب الموارد والثروات والتأثير على سلوك الآخرين. (HANS 1993)

ظهرت النظرية الواقعية خلال الحرب الباردة، وتفترض الواقعية أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بصورة مستقلة وأنفرادية، وهي بذلك تحمل نظرة تشاؤمية حول آفاق تقليل وتقليص الحروب والنزاعات، غير أنها ساعدت على تزويدنا بتفسيرات بسيطة لكنها قوية للحروب، والإمبريالية والتحالفات، وعقبات التعاون وغيرها من الظواهر الدولية، كما أن تركيزها على النزعة التنافسية كان متناسباً جداً مع جوهر الصراع الأمريكي–السوفيتي (حمداوي ، ٤٨–٤٩) .

وبطبيعة الحال، فإن الواقعية ليست نظرية واحدة، كما أن **الفكر الواقعي** تبلور بالأساس خلال فترة الحرب الباردة، فالواقعيون الكلاسيكيون أمثال **هانس مورقينتو و راينهولد نايبور** يعتقدون أن الدول مثلها مثل البشر تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، وهذا مايقودنا نحو التصادم والحروب، وقد أبرز مورقينتو فضائل نظام توازن القوى التقليدية المتعدد الأقطاب، إذ يرى أن نظام الثنائية القطبية الذي برزت فيه الولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد السوفيتي كقوتين مهيمنتين ينطوي على عدد من التحديات والمخاطر (حمداوي ،٤٩)

وبناءً على ماسبق، يرى الاتجاه الواقعي أن الحرب تُعد أداة ضرورية لحماية الدولة والدفاع عن مصالحها، سواء كانت هذه الحرب دفاعية أم هجومية، ما دامت تُفضي إلى تحقيق منافعها المباشرة وغير المباشرة، ولايُولي هذا الاتجاه أهمية لطبيعة الوسائل المستخدمة أو للأبعاد الأخلاقية في إدارة الحرب، فلا وجود للأخلاق أو الضمير،إذ أن المعيار الأساسي هو النتائج، أنطلاقاً من مبدأ أن الغاية تبرر الوسيلة، وتتبنى هذهِ النظرية تصورات **توماس هوبز** كما في كتابة(التنين) من جهة، وتصورات **ميكيافيلي** كما تناولها في كتابة(الأمير) من جهة أُخرى، وهذا يعني أن هذهِ النظرية عبارة عن سياسة تضع العظمة المادية والنجاح للأمة التي ينتمي إليها الفرد قبل أي أعتبارات أُخرى (فيشر ٢٠١٤ ، ٢٩)

ومن هنا، أنطلاقاً من هذا الطرح، يمكن التمييز بين نوعين من الواقعية في مقاربة العلاقة بين الحرب والأخلاق، وهي **الواقعية المطلقة** التي تنكر وجود أي أرتباط بين الحرب والأخلاق، سواء في بداية أنطلاقها، أو في أثنائها أو في أعقابها، وهناك أيضاً **الواقعية المتواضعة** التي تأخذ بزمام الأخلاق في بداية الحرب،أي بمعنى أنها تقر بإمكانية أستحضار البُعد الأخلاقي في المراحل الأولى من الحرب، أما في أثناء خوضها فلا أهمية للأخلاق، ولامحل لها من الأعراب (فيشر، ٣٠) .

وعلى هذا الأساس، تُعتبر الحرب الدفاعية حرب أخلاقية من المنظور الواقعي،نظراً لكونها تهدف إلى حماية أمن الدولة وسيادتها.

٢- النظرية السلمية

ترفض هذهِ النظرية الحرب بصفة جذرية، ولا تقر أو تعترف بوجود تمييز بين حرب عادلة وأخرى غير عادلة، إذ تعتبر أن الحرب حرب ، فهي في جوهرها فعل تدميري واحد، مادامت تُفضي إلى إزهاق الأرواح وسفك الدماء وتخريب العمران، وتجسيد مظاهر الكراهية والشر والحقد والأنتقام والعدوان، بغض النظر عن مبرراتها، ولايهم أن كان هناك سبب عادل، أو هدف عادل أو قضية عادلة (JENNY 1986)، ويمكن الحديث عن النظرية السلمية المطلقة التي ترفض الحرب بصفة جذرية كما عند الفيلسوف الألماني كانط، والنظرية السلمية المعتدلة التي ترضى بالحرب في حالة الدفاع فقط، كما أثبت ذلك الرئيس الفرنسي جاك شيراك بقولة:" الحرب دائماً هي أسوأ الحلول" (DOCLAS 1989)، إذ تستمد هذهِ النظرية منطلقاتها من الأديان السماوية: المسيحية، واليهودية، والإسلامية، التي تؤكد على قيم السلم ونبذ الحروب، كما في (القرآن الكريم) و(العهد القديم)، و(العهد الحديث)، وقد حرمت هذهِ الأديان القتل بصفة مطلقة إلا إذا كان ذلك للدفاع المشروع، أو كان قتلاً غير مقصود.

٣- النظرية الأخلاقية

يرى هذا الاتجاه أن الحرب في بعض الأحيان تكون لضرورة ملحة من أجل القضاء على شر كبير بشر صغير، إلا أنه من الضروري التقيد بالضوابط الأخلاقية والقواعد الربانيه عند خوض تلك الحرب، دون إلحاق الضرر والأذى بالمدنيين والأبرياء (WALZER 2004) .

ويتضح أنه من غير الممكن، منع الحروب بشكل جذري ونهائي، إذ تدفعنا الرؤية الواقعية الحكيمة إلى إعلان هذه الحروب، عندما يكون هناك عدو غاشم ومستمر على الشعب الآمن، أو أنتقام عدواني بشع من المدنيين تعسفاً وظلماً وتشفياً وحقداً، ولكن لابد من خوض هذهِ الحرب وفق المشيئة الربانية، وفي ضوء العقيدة الإسلامية، ووفق القوانين الوطنية والمحلية والدولية،من أجل تحقيق العدالة والمساواة، وتثبيت السلم، وتوفير الأمن، ويمكن أستخدام المكر والحيلة والخداع في تلك الحرب من أجل الإطاحة بالعدو، مادام الهدف منها هو الدفاع عن قضية عادلة ومشروعة، وكذلك يمكن اللجوء إلى حرب أستباقية، إذا كان الهدف الشرعي يستلزم ذلك (حمداوي ، ٥٢)

٤- النظرية النقدية

يمثلها مايكل وولز، وأساسها أن يكون هناك نقد دائم للحرب العادلة، مع تحميل الأطراف السياسية والعسكرية المسؤولية الكاملة عما يرتكبونه من ويلات ومجازر في حق الشعوب الآمنة والمدنيين الأبرياء، مع السعي من أجل نشر الفضيلة والخير والسعادة، وأحقاق الحق، وإبطال الباطل (WALZER 2004)

٥- النظرية الليبرالية

ترتبط هذهِ النظرية بالمنظور الليبرالي القائم على الأقتصاد الحر، والشركات المتعددة الجنسيات، والإيمان بالديمقراطية السياسية والاحتفاء بالتعاون بين الدول، ومن ثم فالتحدي الأساس للواقعية يأتي من عائلة النظريات الليبرالية، التي ترى إحدى اتجاهاتها أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن أستخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد الرفاه لكلا الطرفين (حمداوي ، ٥٣)

تكمن المهمه الأساسية في النظرية الليبرالية في الكشف عن أي من الظروف يمكن من تحقيق تحالف دولي،أن لم يكن سلاماً دولياً ويركز دور المنظمات الدولية على سبيل المثال على محاولة عمل تكاملات إقليمية وأعتماد متبادل والمهمة التحليلية هنا تتحدى مجرد الوصف والتفسية (محمد ٢٠٢١)

يرى الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط من أهم كُتاب الليبرالية، أنه لايمكن تحقيق السلام في عالم يسودة اللاعدالة(عدم العدالة)، كما لم ينادِ كانط بحكومة عالمية تنتقص من سيادة الدول ، ولكنه نادى باتحاد كونفدرالي مكون من دول حرة يحكمها القانون، وفي حين رأى الكثيرون أن فكر كانط يتسم بالمثالية(الطوباوية) إلا أنه من الجدير بالذكر أن كانط وفي سبيل الوصول إلى عالم يسوده العداله، أشترط ضرورة توافر ظروف معينة، تشمل بداية تكوين الجمهوريات عوضاً عن الملكيات أو الدكتاتوريات، وبعبارة أخُرى نادى(بالديمقراطيات الليبرالية) (JILL 2010) .

ويحلل كانط أسباب الصراع فيقول إن السبب يكمن في كل من عدم الأستقرار وحالة الظلم(عدم العدالة) المتأصلين في حالة الطبيعة، ومن هنا يتوجب التغلب على حالة الطبيعة حتى نتمكن من تحقيق السلام،إذ قام بتحليل الفوضى الدولية كما فعل الواقعيون، فيقول إنه على المستوى المحلي لابد من مؤسسات سياسية جمهورية يمنح المواطنون فيها مكانة متساوية، أما على المستوى الدولي، فيمكن إنهاء حالة الطبيعة بالدخول في كونفدرالية من الدول الجمهورية وفق قانون دولي، هذا القانون الدولي تحصل الأمم من خلالة على حقوق محددة عالمياً (الياس ٢٠١٦)

يرى كانط أنه في العام ١٧٩٥ ستدرك شعوب أوروبا ذلك بعد أن تنال منها الحروب، وستبدأ في بناء كونفدرالية من الدول الجمهورية مع نظام عالمي أوسع ينهي الحرب فيما بينها (الياس ، ٩٦)

إذاً تدافع هذهِ النظرية عن الحرب من منظور ليبرالي فردي، على أساس أن الحرب دفاع شرعي عن النفس، وتكون تلك الحرب صادرة عن القضاة أو المحكمين أو الأشخاص المتضررين، ويكون هدفها هو إلحاق الضرر بالمعتدين، ومحاكمتهم قضائياً، وليس هناك أستثناء أو تمييز، لأن الحرب المعلنه هنا ليست ضد الدولة بل ضد الأفراد أو الجماعات المعتديه، بيد أن هذهِ الحرب تميز بين المعتدين وغير المعتدين، وبالتالي لاتعود المسؤولية عن هذه الحرب إلى الذين يحكمون بل إلى الذين ينفذون الحرب (حمداوي ، ٥٤)

المطلب الخامس: التدخل في كوسوفو من منظور الحرب العادلة

في عام ١٩١٢، فيما كان الصرب ينتزعون إقليم كوسوفو من الأمبراطورية العثمانية ويحكمون سيطرتهم علية، بدأوا في تنفيذ سياسات قمعية وعنيفة أتجاه السكان الألبان، وفي هذا السياق، كتب المراسل الخاص لصحيفة أوكرانية(ليون تروتسكي) يصف فيها مذبحة الآف الألبان وحرق قراهم، ويشير إلى أن جماعات من المجرمين تغلغلوا في صفوف الجيش الصربي ليمارسوا عمليات السلب والنهب، فقال: (في صربيا القديمه، كان للصرب هاجس تصحيح الوضع الإثني غير الملائم، فأوغلوا في عملية إبادة منظمة بحق السكان المسلمين) (لوران ١٩٩٩ ، ٨-٩) .

في بداية عام ١٩٩٨، بدأ **سلوبودان ميلوشيفيتش** حملة عسكرية ضد جيش تحرير إقليم كوسوفو دمر خلالها الكثير من قرى الإقليم وبلداته، فأضطر سكانه إلى هجرة ديارهم، ولقد رعى حلف شمال الأطلسي(الناتو) تحت مظلة الأمم المتحدة مباحثات للسلام بين الطرفين في مطلع عام ١٩٩٩، ولكن الوفد الصربي أعترض على خطة السلام التي أقترحها الحلف، إذ بدأت طائرات حلف شمال الأطلسي في قصف الأهداف العسكرية في يوغوسلافيا لإجبار حكومتها على قبول خطة السلام، لكن الجيش الصربي أستمر في قصف المدنيين، مما أضطر مئات الآلآف من أبناء كوسوفو إلى النزوح إلى المناطق المجاوره بل والى كثير من بلدان العالم الأخرى (حميداني ٢٠١٦)

خلال حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١، كان على رأس الجكم في الولايات المتحدة وبرطانيا وفرنسا وألمانيا مسؤولون جميعهم عاش الحرب العالمية الثانية، أما في حرب كوسوفو فمعظم المسؤولين ولدوا بعد ١٩٤٥، وهم أمام هذه الحرب يواجهون مشكلة تعود إلى القرن الرابع عشر، ولقد كان الرد على النزاع الإثيني في البلقان حرباً أعتبرت عادلة وأخلاقية، وتطلبت تفويضاً في أستخدام الحلف الأطلسي، إذ قال طوني بلير رئيس الوزراء البريطاني آنذاك: "هذه أول مرة يواجه فيها أبناء جيلي حتمية أستخدام القوة، لفرض ما يجب أن يكون" (لوران ، ٧) .

أن تجربة ضرب الصرب مثلت مسرح عمليات إدارة الصراع المحتدم بين المعسكر المنتصر في الحرب الباردة، وبقايا المعسكر الذي حسر تلك الحرب، ولذلك لم تستطيع أي جهه أن تبعد الشكوك في أن ما أفترض أنه تدخل أنساني وحرب عادلة لم يكن ليخلو من الروح الأنتقاميه والرغبه في إرسال رسائل الردع إلى من يمكن لهم تحدي القطب الواحد ورؤيته، لحسم المسائل والنزاعات في عام مابعد الحرب الباردة (حميداني ،٤٣٣) .

المبحث الثاني: الحرب العادلة: بين الأسس الثيولوجية المؤسسة والمعالجة الغربية المعاصرة

يتناول مفهوم الحرب العادلة جدلية التحول من الأسس الثيولوجية المؤسسة التي ظهرت في الفكر المسيحي الوسيط والمتمثلة بفكر القديس أوغسطين و توماس الأكويني، إلى المعالجة الغربية المعاصرة ذات الطابع القانوني والعلماني، بينما ركزت الرؤيا اللاهوتية على النية الأخلاقية والسلطة الشرعية في إطار ديني، فقد أعادت الفلسفة الحديثة والقانون الدولي صياغة المفهوم وفق مبادئ سيادة الدولة وحقوق الإنسان، ويعكس هذا التحول الأنتقال من خطاب العدالة الإلهية إلى منطق القانون الدولي، وتبقى هذهِ النظرية مثار جدل في سياق التدخلات الدولية وتحديد مشروعية أستخدام القوة.

المطلب الأول: الأسس الثيولوجية المؤسسة لنظرية الحرب العادلة

تستند الأسس الثيولوجية لنظرية الحرب العادلة عند القديس أوغسطين وتوماس الأكويني على دمج المبادئ الأخلاقية المسيحية بمفاهيم العدالة والسلطة، إذ شدد أوغسطين على ضرورة أن تكون الحرب بهدف تحقيق السلام ومواجهة الشر ضمن إطار السلطة الشرعية والنية الحسنة، أما الأكويني فقد طور النظرية وأضاف شروط أساسية كالسلطة الشرعية والسبب العادل والنية الحسنة، وأن تعلن الحرب من قبل سلطة مشروعة مما أدى إلى ترسيخ البعد الأخلاقي في شرعية أستخدام القوة.

أولاً: القديس أوغسطين

حظيت نظرية الحرب العادلة بأهتمام واضح من لدن بعض الطروحات التيولوجية–اللاهوتية، مع القديس أوغسطين الذي أنكب على دراسة السؤال المتصل بمعرفة ما إذا كان من الممكن للمسيحيين أن يدخلوا في حرب دون أن يرتكبوا خطيئه (فيشر ، ١٠٥–١٠٧) ، ثم تطوّر التقليد كنتيجه لحركات السلام التي قادتها الكنيسه في الفتره من القرن الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر، والتي سعت إلى التقليل من مآسي الحرب من خلال تقييد أيام القتال(الهدنه)، وتحديد الأشخاص الذين يمكن شن الحرب ضدهم (الجابلي ، ٤١٦)

أن جوهر المقاربة التيولوجية– في مدلولها اللاهوتي، المسيحي والكنسي الكاثوليكي الصميم لدى أوغسطين لنظرية الحرب العادلة هو ما عبرّ عنه في كتابه مدينة الله، حيث بحث شرائطها ومنزعها الأخلاقي العادل، ومرجعه في ذلك التشريعات الربانيه على نحو ما وردت في الديانات السماويه، لاسيما المسيحيه منها، التي نادت بتحريم قتل الإنسان للإنسان إلا بالحق، أو إذا كان أمراً مقدساً أو حرباً بأمر الله، يقول أوغسطين: "بصفته الحكم الأسمى للحرب نراه يستعمل العدل أو الرحمه، فيضرب الجنس البشري أو يواسيه عندما يُطيل مدة الحرب أو يقصرها" (الحلو ٢٠٠٦ ، ٤١) .

يؤسس أوغسطين لمفهوم مشروعية الحرب العادلة، مُعتبراً إياها حرباً تحظى بمباركة إلهية،طالما كانت موجهة لتحقيق غايات دينية وتُخاض في سبيل الله،هذا ما شدد عليه لقوله: "غير أن السلطة الإلهية قد وضعت

بعض الاستثناءات في تحريم القتل، ويأمر الله أحياناً بالقتل بواسطة شريعه عامة، أو من خلال وصية وقتية أو خاصة، على أن ذلك العمل لايكون أدبياً قتلاً، لأن مهمته تأتيه من السلطة وليس سوى أداة كالسيف الذي به يُضرب، أولم يتجاوز الوصية أولئك الذين بأمر من الله عملوا الحرب، أو تمرساً بالسلطه العامة عاقبوا بالموت، بموجب الشريعة،أي وفقاً للعدل؟ ألا يُتهم إبراهيم بالقسوة، وهو المعروف بتقواه، عندما أراد أن يقتل ابنه فيصبح قاتلاً طوعاً (اوغسطين ، ١٧٢) .

يتبين من هذا النص الأوغسطيني أن من الشروط الأساسية للحرب العادله والأخلاقية، ألا تكون حرباً تُشن بدوافع لصوصية من قبل عصابات تسعى لتحقيق مآربها الخاصة كالقتال والسيطرة تلبية لنزواتها وحاجاتها الذاتية بكل جشع وأنانية، وفي ذلك يقول: "في الواقع إذا فُقد العدل أصبحت الممالك جماعات كبيرة من اللصوص إن لم تكن مملكة صغيرة؟ إنها مجموعه من البشر تأتمر بأمر إنسان واحد، وتعترف بعهد أجتماعي ينظم تقاسم المغانم فيما بينها، إذ كانت المجموعه هذه شريرة، وجندت أعضاء جدداً فيها فكبرت، وأحتلت بلاداً وأقامت لها مراكز مهمة وأتخذت مُدناً فأخضعت شعوباً، تتخذ علناً آنذاك لقب مملكة لايضمن لها الزهد بالجشع بل عدم العقاب" (اوغسطين ، ٢٦٤) .

يُمكننا أن نخلص إلى أن مفهوم الحرب العادلة في الفقة الكاثوليكي الكنسي، ينبغي أن تشن من أجل أسباب مشروعة وعادلة، ويكون الهدف منها تحقيق السلم، وينبغي أن تُدار من قبل سلطة شرعية مع أحترامها للسير العادل للحرب، وفي هذا السياق، يُعد توما الأكويني ممثلاً بارزاً ورئيساً (bacout 1998لأتجاه أو لمدرسة جديدة تحررت من الأرث الأفلاطوني التي طبعت فكر القديس أوغسطين، لتنتهج فلسفة أرسطو حيث لم يعد بعدها دينياً وأخلاقياً فحسب، وأنما أعاد تشكيلها لتستحيل إلى أداة قانونية نظامية، ولكن ماذا لو أتضح أن هذا الطرح الديني/اللاهوتي في جانبه الكنسي الكاثوليكي، قد وقع إخضاعة إلى أمتحان نقدي مع **غروسيوس** (أحد رواد مدرسة القانون الطبيعي) مشدداً على أن الحرب لاتكون عادلة إلا إذا كانت لغاية الدفاع عن القانون، وتكون غير عادلة إذا كانت ضّده، وبهذا المعنى فإن مبادئ الحرب العادلة لدى غروسيوس تتعين في الدفاع عن النفس،أسترداد الممتلكات أو كأسلوب لتوقيع الجزاء كما نص على حتمية أتخاذ الإجراءات الرسمية لأندلاعها (peter 1983)

ثانياً: توماس الأكويني

يعد القديس توماس الأكويني من أبرز الفلاسفة وعلماء اللاهوت الذين تحدثوا عن الحرب العادلة في كتابة(الخلاصة اللاهوتية).

ينطلق الأكويني من أن الحرب فعل مشين وسيء وخطيئة كبرى تجر الويل والإثم والعقاب، ومن ثم فالحرب غير مباحه إلا بإذن من الله، وكل من قتل أخاه بدون إذن شرعي فمآله وخيم وخطير وعسير،يستحق عنه

العذاب الرباني، وينالـه الغضب الرباني، وهذا يعني أن الحرب فعل مقدس وحكيم ونبيل، فلايمكن للأفراد أو البشر أن يطبقوا العدالة بأنفسهم، فلابد من الأحتكام إلى شريعة الله، وبالتالي فالحرب هي رذيلة، وليست فضيلة كالسلام، ومن هنا فالحرب مذمة وإثم وخطأ فادح في منظور الدين والكنيسة ويرى أن الإنسان لايعرض حياته للخطر إلا لأجل العدالة (Thomas 1926) ومن هنا يمجد الأكويني السلام ويذم الحرب،ويعتبر الحرب فعلاً عدوانياً ولاتكون الحرب عادلة إلا إذا باركها الله،وكانت من أجل قضية عادلة وسببها مشروع ويخضوها قائد عادل بعد عدوان من قبل الخصوم الأجانب، فأولئك الذين يخوضون حروب عادلة هم يبحثون في الحقيقة عن السلام العادل،فنحن لانبحث عن الحرب من أجل تحقيق السلام، لذا على المتحاربين أن يكونوا أخلاقيين في حروبهم حتى يحققوا النصر، ويرفض أستخدام الحيلة في الحروب العادلة على أساس أن الخداع من الوسائل غير المشروعة دينياً وبالتالي لايمكن أستعمالها في حرب عادلة أو مباركة من الله. (حمداوي ، ٦٠-٦١)

تناول القديس توما الأكويني في كتابه(الخلاصة اللاهوتية)، بالدرس والتحليل، نظرية الحرب العادلة، مركزاً على إحصاء مقتضياتها ومبادئها التي كانت مبثوثة في مستوى الرسائل والكتابات المتنوعه للقديس أوغسطين، **وعليه فإن الحرب لا تكون عادلة في تقديره إلا بتوفر ثلاثة محددات أو مبادئ أو مرتكزات كبرى تتحكم في الحرب العادلة،وهي كالآتي: (حمداوي ، ٥٩)**

١-**مبدأ سلطة الأمير**: إن تقرير الحرب ينبغي أن يكون من قبل سلطة سياسية شرعية تديرها بأسمها،إذ ينبغي أن تكون الحرب العادلة تعبيراً عن قوة الشعب، وإرادة الدولة العمومية، وإلا كانت عدواناً أو جريمة ترتكب في حق الآخرين، بمعنى أن تشرف عليها الدولة في شخص حاكمها أو أميرها أو ملكها أو رئيسها، ومن هناك تتخذ تلك الحرب صفة رسمية عامة، ولاتكون ذات طابع شخصي أو فردي أو خاص، أي تكون الحرب بأمر من سلطة دنيوية شرعية وقانونية ومنتخبة، تمثل إرادة الأمة.

٢-**مبدأ السبب العادل،أو القضية العادلة:لا بدّ أن يكون للحرب سبب عادل**، أي أن يكون سبب الحرب العادلة شرعياً وقانونياً ومقبولاً من قبل الجميع، كمواجهة الغزاة،أي أن تكون الحرب عادلة مادامت تدافع عن قضية عادلة وسببها عادل وهدفها عادل أيضاً، وهنا نتحدث عن عدالة القضية في الحرب العادلة.

٣-**مبدأ الهدف المشروع،أو مبدأ النية الحسنة**:أي أن تكون نية كل من الحاكم الشرعي والمحاربين عادلة (r.p 1946،إذ لاينبغي أن ترتبط هذه الحرب بنوايا دفينة وخفية قبل الحرب وأنتهائها، أو تكون مبنية على نوايا شخصية معينه،هدفها تحقيق مجموعة من المنافع والمصالح والأغراض المادية والشخصية، بل ينبغي أن تكون تلك الحرب ظاهرة الأسباب للعيان، وأن يكون هدفها خدمة الصالح العام، ولاينبغي أن تكون بسبب الحقد والكراهية أو من أجل الإبادة الجزئية أو الشاملة، أو من أجل إظهار قوة العتاد بأستعمال أسلحة دمويه.

وهذا يعني أن الحرب العادلة عند توماس الأكويني قائمة على ثلاثة مبادئ أساسية هي:عدالة الأساس القانوني، وعدالة القضية، وسلامة القصد (حمداوي ، ٥٩) .

وبينما تعد الحرب العادلة لدى مكيافيلي مجرد ضرورة تُفرضها المصلحه، فإنها لدى توماس الأكويني تقوم على أسس أخلاقية وقانونية واضحة،وتستند على سبب عادل،وأن تُخاض دفاعاً عن قضية عادلة، ويكون الغرض والهدف منها تحقيق الصالح العام.

المطلب الثاني: إسهام غروسيوس في علمنة نظرية الحرب العادلة خلال عصر النهضة

يُعد هيغو غروسيوس من أبرز المنظرين لفكرة الحرب العادلة خلال عصر النهضة، وقد نشر ثلاثة كتب حول قانون الحرب والسلام سنة ١٦٢٥، ويتسائل عن الفرق بين الحرب العادلة والحرب غير العادلة، ويرى بأن الحرب العادلة هي دفاع الجيش عن الحق، والأخذ بعين الأعتبار شرعية السبب وعدالتها، وليس الأهتمام بطبيعة الحرب (grotious 1999) .

ويُعتبرغروسيوس من أول المنظرين للحرب العادلة من منظور علماني، يفصل الحرب عن الدين والأخلاق، وهذا يعني أنه قد تناول الحرب العادلة في مفهومها القانوني والقضائي، لاسيما أنه يمثل مدرسة القانون الطبيعي، وقد نظر إلى الحرب وفق التغيرات التي عرفها المجتمع الدولي، بعيداً عن المنظور الديني والأخلاقي، ومن ثم فالحرب العادلة عند غروسيوس هي التي تدافع عن القانون، أما الحرب غير العادلة فهي لاتهتم بذلك، علاوة على ذلك، تقوم الحرب العادلة على أربعة أسباب أساسية وهي: الدفاع عن النفس وتحصيل الأملاك وأستردادها، وعقاب المذنبين المعتدين وأسترجاع الديون (hahgmmasher 1983)

وعليه، تستند الحرب العادلة عند غروسيوس إذا توفرت فيها الشروط الثلاثة الآتية: (حمداوي ، ٦٤)

١-**مشروعية الحرب:** بمعنى ألا تعلن الحرب إلا بعد استنفاذ جميع قنوات التفاوض السلمي والدبلوماسي، وأن يكون سببها وهدفها عادلاً، مع أستخدام وسائل تتناسب مع هدف الحرب، دون الإفراط في أستخدام العنف والقوه، وأن يكون هناك تثبت أكيد من تحقيق النصر.

٢-**قانون الدخول في الحرب:** ينبغي أن تلتزم الحرب المعلنة، في أثناء دخولها وشنها، بمجمل القواعد والضوابط القانونية والأخلاقية، بأنتقاء الأفعال والأهداف المحددة، وأن تتناسب الوسائل مع طبيعة الحرب دون المبالغة في أستعمال العنف.

٣-**قانون الخروج من الحرب:**عندما تنتهي الحرب يعقبها التفاوض، وتعويض الضرر، وتثبيت السلام العادل، والألتزام بالقوانين المسطرة بين الأطراف المتحاربة.

المطلب الثالث: الحرب العادلة في إطار نظرية الفعل التواصلي عند يورغن هابرماس

يعد الفيسلوف الألماني يورغن هابرماس من أبرز الفلاسفة الذين تناولوا الحرب من منظور كانطي كوني شامل، ضمن مايسمى بالأخلاقيات الكبرى (hebermas 1998) .

يرى هابرماس أن جميع البشر متساوون بيولوجياً ماداموا قد أستفادوا من حظ الحياة،بيد أن هذهِ المساواة تتنافى واقعياً ومجتمعياً بسبب تعدد الفوارق الطبقية والاجتماعية، لكن يمكن للمرء أن يحقق تلك المساواة بالتعليم والتكيف الأجتماعي، بيد أن الحرب هي التي تدمر هذه المساواة وتنهك التوازن المجتمعي فينتج عن ذلك أختلال على مستوى العدالة، ومن هنا فالحرب ليست عادلة مادام هدفها هو الإخلال بتوازن المجتمعات بشكل خاص، بالتالي فهي ظلم وشر وعدوان (حمداوي ، ٦٧) ، ومن جهة أُخرى دعا هابرماس في كتابة (الأخلاق والتواصل) إلى ضرورة تأسيس الأخلاقيات الكبرى الكونية والعالمية التي تشترك في وضعها جميع الأمم، على أختلاف عاداتها وثقافاتها، بما فيها أخلاقيات الحرب ، ويكون ذلك عن طريق التواصل المشترك وفق حاجيات الأمم والدول (herbrmas 1983) .

يدعوا هابرماس إلى تخطي وتجاوز ماهو محلي نحو ماهو مؤسساتي، وأعتماد قانون دولي يتجاوز القوانين الوطنية، ويدعوا إلى تأسيس كونفدرالية دولية عالمية على غرار تصورات كانط والتي تهتم بشؤون الدول ونزاعاتها وتعنى بأمور الحرب والسلام وفق عقل تواصلي كوني، وهذا يعني أن هابرماس يدافع عن قانون عالمي وكوني، ينهل من فلسفة التواصل القائم على الأخلاقيات الكبرى (hebrmas 1986)

يميز هابرماس تمييزاً دقيقاً بين الأخلاق والإيتيقا وهو التمييز ذاته الذي أقامة كانط بين نوعين من المبادئ وهي: المبادئ المادية المرتبطة بكل ماهو تجريبي ومحسوس، والمبادئ الصورية أو الشكلية التي تستند إلى ماهو عقلي وكوني. (kant 2003) .

ومن هنا يتضح، أن الأخلاق عند هابرماس قد ترتبط بماهو مثالي وصوري وشكلي، في حين الإيتيقا ترتبط بالمبادئ المادية، أذاً فالأخلاق ترتبط بالعدالة وبما هو عادل أرتباطاً وثيقاً، بينما ترتبط الإيتيقا بالخير وحاجيات الأفراد، وهنا الجمع بين النظرة الشكلانية والنظرة الواقعية (hebrmas ,123) .

ويعتبر يورغن هابرماس من مؤسسي أخلاقيات التواصل إلى جانب كارل أوطو آبل، على أساس أن الذي يتحكم في الفرد ليس أوامر الضمير والوعي الداخلي كما جاء بذلك كانط، بل هو مبدأ التواصل الإنجازي، أي أن الضمير الداخلي لدى كانط هو الذي يتحكم في أخلاقيات الفرد التي تجعله يميز بين ماهو عادل وبماهو غير عادل، ضمن رؤية فردية ذاتية داخلية منولوجية، في حين يتجاوز يورغن هابرماس هذهِ الذاتية أو الفردية أو المنولوجية الضيقة، بالميل إلى مصطلح التواصل أو نحو تواصل حواري تعددي في مجال الفهم،ويستند هذا التواصل على مفاهيم التداوليات الصورية و نظرية الملفوظات الإنجازية كما عند (أوستين)، ومن ثم

فالتصرف الأخلاقي عند هابرماس هو الذي يقوم على التواصل الحواري المتعدد الذي يعبر عن الحرية المطلقة في الحوار أو النقاش، وإبداء وجهات النظر المختلفة (بلكفيف ٢٠١٥ ، ٨٣) .

من خلال ذلك يتبين، أن يورغن هابرماس هو أمتداد لكانط في الدعوة إلى سلام أخلاقي وعقلي وكوني، فأخلاقيات هابرماس قائمة على العقل التواصلي، بينما أخلاقيات كانط تقوم على الضمير الأخلاقي الداخلي، فإذا كان كانط فيلسوف الداخل فقط، فإن هابرماس قد تجاوز كل ماهو شكلي و عقلي داخلي إلى ماهو خارجي وسوسيولوجي (بلكفيف ٢٠١١ ، ٩٣) غير أن مايجمع المشروعين في أمتدادهما من العقل النقدي الأخلاقي إلى العقل الأخلاقي التواصلي هو أن هناك دائما شرعية كونية حسب النموذجين، وهي المعيار الأساس لأختيار مدى صحة أي قانون، ذلك أن الإلتزام بالكونية هو الإلتزام بعدم وجود حالات أستثنائية تبطل الحكم الشامل، غير أن هابرماس يرى في هذا النزوع الكوني صورية شكلانية مثالية تحتاج إلى أرضية واقعية يقترح وفق آلياته متمثلة في آلية العقل التواصلي، وبالرغم من أن هابرماس يعيد تفكيك مقولة العقل الأخلاقي وفق آلياته المعاصره وجاهزيات جديدة يفرضها روح العصر كالعلم والسوق الأقتصادية والتقنية.

وعلى هذا الأساس، يرفض يورغن هابرماس الحرب بجميع أشكالها، ويدعو إلى إقامة سلام كوني عادل يستند إلى منظور أخلاقي شامل، غير أن هذا المنظور لاينبع كما هو الحال عند كانط من الضمير الأخلاقي الداخلي ، بل يتأسس على مبدأ التواصل الكوني العالمي، مع الدمج بين البعدين الأخلاقي والإيتيقي في إطار تواصلي وعقلاني مشترك.

المطلب الرابع: نظرية الحرب العادلة في فكر مايكل والتزر

يُعد والتزر من الفلاسفة الأمريكيين المعاصرين الذين أغنوا نظرية الحرب العادلة منذ سنوات السبعين من القرن الماضي، ومن أهم منظري فلسفة الحرب العادلة والأرهاب في الفلسفة المعاصرة، إذ يعد كتابة (الحرب العادلة وغير العادلة حجاج أخلاقي مع أمثلة تأريخية) من أهم الأعمال الفلسفية المعاصرة في موضوع الحرب العادلة، كما يتميز والتزر بنظريته في العدالة وإنتمائه إلى التيار الجمهوري، وقد أرتبط في الستينات من القرن العشرين بالحركات السياسية المتصلة بالدفاع عن الحقوق المدنية ومناهضة الحرب على فيتنام، وأهمية النقاش الذي أثارته نظرية جون راولز في العدالة، هنا قدم والتزر مساهمة في الحرب وفي العدالة تقوم على التمييز بين الحروب العادلة وأخرى غير عادلة (العادي ، ٥٥) .

أن فكرة الحرب العادلة بمضمونها متأصلة في كتابات الفكر القديم ولكنها كمفهوم معاصر أتخذت طرحاً جديد مع والتزر من خلال كتاباته التي عبرت عن الحرب العادلة والحرب غير العادلة، وهذهِ المساهمة الفلسفية والإيتقية منه جاءت كرد فعل نتيجة الأوضاع السياسية الحربية المتأزمة مقابل مطالبة الأفراد بحقوقهم المستلبة، وينتصر والتزر إلى الرأي القائل أن ثمة مبادئ أخلاقية في ميدان الحرب، بل يذهب إلى أبعد من

ذلك ويؤكد على قاعدة أخلاقية أساسية تعد بمنزلة تحد حقيقي للفكر الأخلاقي، وهي أنه إذا تحققت الأخلاق في مجال الحرب فإنها تتحقق في جميع المجالات، وإن تلك المبادئ الأخلاقية لابد أن تكون عالمية أو ضمن الأخلاق في حدودها الدنيا ولايمكن أن تكون الحرب خارج التفكير الأخلاقي والمبادئ الأخلاقية (بشير ٢٠١٨) .

يرى مايكل والتزر أن الحرب فعل وحشي غير أخلاقي، لكنها أصبحت حقيقة فلسفية أنطولوجية مرتبطة بالإنسان، فلايمكن أن تتصور تأريخ البشرية بدون حروب تعقبها لحظات السلام، ومن ثم فالحرب ظاهرة جماعية وليست ظاهرة فردية، وإذا كان العنف يطال شخصين، فإن الحرب عبارة عن علاقات عدائية بين دولتين كما قال (جان جاك روسو) (victor 1998) .

يذهب والتزر إلى أن السبب العادل الوحيد للجوء إلى الحرب هو مقاومة العدوان،ويتمثل العدوان في أنتهاك لوحدة الأراضي الإقليمية أو السيادة السياسية للدولة، كما يشير إلى أن كل الأفعال العدوانية لها سمة واحدة مشتركة وهي أنها ذات طبيعة قسرية من المنظورين الأخلاقي والمادي، وتبرر المقاومة المسلحة (james 1983) .

طرح والتزر ما أسماه **(نظرية العدوان)** ويُلخصها في ست فرضيات، وهي: (الشريف ٢٠١٦ ، ٨-٩)

١. هناك مجموعة من الدول المستقلة.
٢. هذهِ الدولة لها قانون يُؤسس حقوق أعضائها في وحدة أراضيها الإقليمية وسيادتها السياسية.
٣. يُعد أي أستخدام للقوة أو تهديد وشيك بأستخدامها من قبل إحدى الدول ضد الأراضي الإقليمية أو السيادة السياسية لدولة أخرى عملاً من أعمال العدوان.
٤. العدوان هو وحدة الذي يبرر الحرب.
٥. العدوان يُبرر الحرب للدفاع عن النفس من قبل الضحية، والحرب لتعزيز القانون من قبل الضحية أو من قبل أي دولة أخرى في المجتمع الدولي.
٦. عندما يتم صدّ عدوان الدولة المعتدية، فإنه يمكن معاقبتها.

أهتم مايكل والتزر بالحرب العادلة بتناول مبدأ الحق في الحرب، وكيفية إدارة الحرب، وقد أستمد هذين المفهومين من نظرية الحرب العادلة الكلاسيكية، وقدم تحليلاً تأريخياً للحروب مع تقديم مجموعة من الأمثلة للتأكد من مدى عدالة هذهِ الحروب أو عدمها (حمداوي ، ٧٨) .

تقوم الحرب العادلة عند مايكل والتزر على ثلاثة مقومات، وهي كالآتي: (walzer 2006 , 77)

١. تحديد مدى عدالة الحرب على مستوى الأسباب والدوافع والظروف التي وقع فيها التدخل العسكري، أي هل هناك سبب عادل وظرف عادل لهذهِ الحرب.

٢. تبيان نوع الوسائل المستخدمة في ذلك التدخل العسكري للحديث عن حرب عادلة.
٣. أستجلاء أهداف الحرب وغاياته القريبة والبعيدة للحديث فعلاً عن حرب عادلة.

فالحرب العادلة هي تلك الحرب التي يكون سببها عادل وقضيتها عادلة وهدفها عادل ووسائلها عادلة وأخلاقية، وتكون السلطة الشرعية الرسمية والكفاءة هي صاحبة القرار لإعلان هذهِ الحرب، وتكون الحرب عادلة عندما تكون من أجل الصالح العام، بالفصل بين العسكريين والمدنيين، ومنع أستخدام الأسلحة الفتاكة والخطيرة، وبالتالي تكون ضرورة قصوى فلا تستخدم إلا بعد فشل القنوات التفاوضية والدبلوماسية، وأن يكون هدفها هو تحقيق النصر والسلام، ومن ثم فالحرب العادلة هي حرب من أجل تحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان التي لاتتغير في الزمان والمكان، كحق الحياة والحرية ..الخ، ومن ثم فللحرب العادلة عند مايكل والتزر ثلاثة أركان،وهي: (حمداوي ، ٧٢-٧٧) .

- عدالة الدخول في الحرب أو شن الحرب.
- عدالة إدارة الحرب في أثناء خوضها.
- عدالة مابعد الحرب التي تتمثل في إقرار قواعد السلام العادل.

أن مساهمات مايكل والتزر السياسية أرتبطت بالأحداث السياسية والفكرية التي عرفتها أمريكا، كالحرب على الفيتنام وأهمية النقاش الذي أثارته نظرية جان رولز في العدالة، ومن هنا قدم نظريته في الحرب والعدالة التي تقوم على التمييز بين أخلاق في حدودها العليا وأخلاق في حدودها الدنيا، وتتصف الأخيره بقدرتها على تجاوز الحدود الثقافية، وبذلك تكون أخلاقاً عالمية/كونية، أما العدالة التوزيعية فتتصل بالأخلاق في حدودها العليا لأنها تتصل بثقافة معينه في مجتمع معين، ولاتقوم على القانون وإنما على الخيرات (walzer 1998) .

يعارض كل والتزر الطرح السلمي والطرح الواقعي للحرب، لأن الطرح الأول في نظره ينكر الحرب بأعتبارة جريمة، ويرفع الطرح الثاني عن الحرب جوانبها الأخلاقية، ليؤكد على أن الحرب تكون في بعض الحالات عادلة ومشروعة ومسوغة، وان كان سير أحداثها قد يطرح مشكلات أخلاقية، لذلك عمل على تشكيل نظرة أخلاقية واقعية حول الحرب، ولتحقيق ذلك فإن والتزر لم يدرس الحرب في عمومها، وإنما أجرى تحليلات لحروب محددة، فمنذُ نشرة لكتابة الحرب العادلة وغير العادلة وهو يعمل على تعميق تلك التحليلات وتعديلها وتقديم أمثلة جديدة حولها (بغورة ٢٠١٨)

تقدم والتزر بجملة من الأطروحات ، وهي: (walzer 2006) .

١. ضرورة الإقرار بصعوبة وتعقد بعض القرارات الخاصة التي تعود إلى تركيبة العالم.

٢. إذا كانت اللغة تعكس العالم الذي نعيش فيه، فإن القاموس الأخلاقي يعتبر من طبيعة مقبولة وثابتة وعامة، ويمكننا من إصدار أحكام جماعية مشتركة.

٣. أن الحياة الأخلاقية ليست حياة فردية، بقدر ماهي حياة جماعية في جوهرها.

ولتحقيق هذهِ الأطروحات عرض نماذج وأمثلة من حروب مختلفه دون مراعاة للتسلسل التأريخي، وبذلك يمكن القول أن كتاب والتزر ليس كتاب في تأريخ الحرب، وإنما يتخذ من تأريخ الحرب دليلاً لنظرية الحرب العادلة، ومن هذهِ الأمثلة التي توقف عندها الحرب في أثينا ،والحرب العالمية الثانية، وحرب الفيتنام وحرب كوريا وحرب الخليج الأولى والثانية وغيرها من الحروب، وبعد تحليل لكل حرب، خلص إلى جملة من المواقف الأساسية ويمكن تلخيصها في رفضه للموقف الواقعي من الحرب، وهو ذلك الموقف الذي يرى أن كل الوسائل مسموح بها في الحرب، ويجسد ذلك في نظره القول المأثور:"كل الوسائل في الحرب والحب مقبولة" (walzer , 86) .

أعترض والتزر على فكرة أعتبار الحرب جريمة، لأنه يرى أن ذلك يتوقف على السياق الذي تتم فيه الحرب، وأنتقد وصف الحرب(بالجحيم) بسبب وجود من يقبلون على الحرب باختياراتهم، كالمرتزقه والجنود المحترفين، وأما القول بأن الحرب أعتداء فإن هذا يعني أنها يجب أن تحتكم إلى العدالة، وذلك لأن الأعتداء لا يفهم إلا من خلال الإقرار بوجود مجتمع عالمي يتكون من دول مستقلة، وأن هذا المجتمع تحكمه قوانين منها قانون السيادة والحفاظ على سلامة التراب الوطني، وأن أستعمال القوة ضد دولة ما يعد فعلاً إجرامياً، وأن كل أعتداء يؤدي إلى حرب مشروعة من قبل المعتدى عليه لأنها تعتبر حرباً للدفاع عن النفس (بغورة ، ٧٥-٧٦)

حلل أشكالاً أخرى من الحرب كالحرب الانتقامية والحصار والحرب الشعبية والإرهاب والحرب الوقائية، وهذهِ الأخيرة التي تحركها فكرة الخوف والتهديد، وفي تقديره فإنه لايمكن الحديث عن مشروعية الحرب الوقائية إلا عندما تكون هنالك نية أو مقصد ظاهر في الاعتداء ودرجة عالية من الأستعداد (بغورة ، ٧٦)

كما عالج ما أعتبره بمثابة الإحراجات الأخلاقيه للحرب والمقصود بذلك القياس المنطقي الذي يضع الخصم أمام خيارين في غير صالحه، ومن بين أشكال الإحراج التي توقف عندها إحراج(ضرورة الانتصار والقتال العادل)، وذلك لأنه إذا كانت الحرب تتطلب الانتصار فإن القتال بشكل عادل ليس امراً سهلاً، كما ان حرب عادله تفترض أنه ليس من العدل على سبيل المثال ضرب جندي جريح مع انه من الممكن ان تتدخل فكرة أخرى وهي (الضرورة العسكرية)، ومن هنا تكون القواعد الأخلاقية في الحرب لاتتمتع بالقوه الكافيه، إلا أنه يجب العمل دائماً وفقاً للقاعدة القائلة:"كلما كانت الحرب عادله، كلما كانت قانونية ومشروعه" (walzer , 313) .

ومن الواضح، فأن والتزر يستخدم ذات المبادئ التي تقوم عليها نظرية الحرب العادلة، كما ظهرت في العصور الوسطى، وأنه أضاف نوعية الحروب الجديده ومايسميه بالإحراجات الأخلاقية مع التركيز على الجانب السياسي والأخلاقي للنظرية (بغورة ، ٧٩) .

ووفقاً لنظرية الحرب العادله، فإن مجريات الحرب يجب أن تحتكم إلى:

١. التمييز بين المحاربين وغير المحاربين، بمعنى أن الحرب العادله لاتشن هجوماً مقصوداً ومباشراً على غير المحاربين.
٢. نسبية الخسائر، بمعنى إن الدمار الذي تحدثه أو تلحقه الحرب، لايجب أن تتجاوز المكاسب المتوقعه أو المرسومه أو أن أيجابيات الحرب يجب أن تفوق كلفتها أو ثمنها.
٣. إن الحرب العادله هي حرب محدوده، وأنها وفقاً لجملة من القواعد موجهه قدر الإمكان إلى الحد من أستعمال العنف والإكراه تجاه السكان العزل (walzer , 20) .

مما لاشك فيه هو أن نظرية الحرب العادلة لاتعتبر كما يرى والتزر نظرية اليد النظيفه لأنها نظرية على وعي بالشر بل وتتضمن سلماً بالشرور، بما إنها تعتبر نفسها بمثابة أخلاق طوارئ قصوى (bret 2005، فإن الحرب العادلة تنتمي إلى ما يسمى بالأخلاق في حدودها الدنيا مقارنه بالأخلاق في حدودها القصوى، ومعنى ذلك أن المفاهيم والتصورات الأخلاقية تمتلك دلالات دنيا وقصوى، وبالتالي لاتنفصل الأخلاق في حدودها الدنيا عن الأخلاق في حدودها القصوى، وإنما تتجسد الأخلاق الدنيا في تجربة ثقافية وأجتماعية وتأريخية معينه، وبهذا المعنى لاتعتبر الأخلاق في حدودها الدنيا أخلاقاً نسبية وتتعارض مع الأخلاق الكلية والعالمية، وإنما هي بمثابة نواة أخلاقية تشكلها مختلف الثقافات بحسب سياقاتها، وهو مايسمح لها بالإضافة والتجديد والإبداع (lzer 2004)، وينطبق هذا على ما أعتبره خاصيه لايمكن تفاديها، وهي أن جميع المجتمعات الإنسانيه هي مجتمعات عالمية أو كونية بأعتبارها إنسانية، لكنها في الوقت نفسه مجتمعات خاصه وفردية لأنها مجتمعات لها ثقافتها الخاصة وتأريخها الخاص، وبهذا المعنى تنتمي الحرب العادلة إلى العدل، أي أنها تجربة إنسانية كونية وأجتماعية خاصة في الوقت نفسه (بغورة ، ٨١) .

المطلب الخامس: نظرية الحرب العادلة عند الفيلسوفة مونيك كانتو–سبربر

إذا كان مايكل والتزر قد أعتمد على تأويل معين لنظرية الحرب العادلة وحاول قراءة عيّنة من الحروب على رأسها حرب الفيتنام التي كانت السبب المباشر لأهتمامه بمسألة الحرب، فإن هنالك من الفلاسفة من طرح مسألة الحرب العادلة في إطار علاقة الأخلاق بالعلاقات الدولية، ومن هؤلاء الفلاسفة ،الفيلسوفة مونيك كانتو–سبربر في كتابها: (الخير،الحرب والترهيب: نحو أخلاق دولية) والصادر سنة ٢٠٠٥، إذ

أكدت هذهِ الفيلسوفة على فكرة عودة الأخلاق في الفلسفة المعاصرة، وأن العالم المعاصر يميل أكثر نحو الأخلاق، أو أنه عالم(تخلق) أكثر، أو أصبح أخلاقياً أكثر من قبل، بحسب عبارتها، يشهد على ذلك تنامي دور حقوق الإنسان والتراجع النسبي في أستعمال القوة وسيادة الدولة (بغورة ،٨٦)

في تقديرها، فإننا نعيش مرحلة تأريخية تتميز بالجمع بين هذين التوجهين، وبين ماهو شرعي أو مابين الأخلاقي والقانوني، وأصبحنا على قناعة بأنه لايمكن أستعمال القوة ولا الحرب بأعتبارها قوة منظمه، إذا لـم تكـن شـرعية، وإذا لـم تكـن تهـدف إلـى تحقيـق الخيـر، بـل أن الغايـة الوحيـدة لشـرعية الحـرب هـو الخير ،وعملاً على تقييم نقدي لعلاقة الحرب بالأخلاق عمدت الفيلسوفة إلى التمييز بين الحرب العادلة وحرب الأخلاق، رافضة ما يسمى بالحروب ذات الصبغة الأخلاقية لأنها تتصف بمايلي:

١. **خطر اللاتحدد:** بمعنى صعوبة إنهاء الحرب، وهو مايعرف بحرب التورط والتداعي.
٢. **الميل نحو عدم التميز بين المسلحين وغير المسلحين،** أو تقليص المسافة بين المحاربين وغير المحاربين إلى حد كبير.
٣. **الخلط مابين الفعلي أو العملي،** ومابين المعياري أو النموذجي، ويعتبر خطاب الرئيس الأمريكي للأمة بتأريخ٢٠٠٣/٣/١٧ مثالاً لهذا الخلط، حيث رأى في أفعال الحكومة العراقية فعلاً إجرامياً، وبالتالي فإن إعلان الحرب عليها يكون من باب الحرب على الشر.
٤. **التسويغ العكسي:** ويعني التكلفة البالغة للحرب.
٥. **خطورة التحالفات الإجبارية أو القسرية،** وهو ما يحدث للولايات المتحدة الأمريكية في حربها الحالية على العراق.

المبحث الثالث: جدلية العلاقة بين العدالة والحرب في سياق مراحل الحرب

تعد جدلية العدالة في الحرب من أبرز الإشكاليات التي شغلت الفكر السياسي والأخلاقي عبر العصور، وذلك لتداخل القيم الإنسانية مع منطق القوة والمصلحة، إذ تجمع بين مشروعية الحرب وأخلاقياتها، وقد تتجسد هذهِ الجدلية في التوتر القائم بين شرعية اللجوء إلى الحرب ومعايير السلوك الأخلاقي أثناءها.

المطلب الأول: سؤال العدالة في فكرة الحرب عند المحافظين الجدد

يبدو أن فكر المحافظين الجدد هجين متجانس وخليط لأفكار متباينة ومتناقضة، فهو جمع بين الليبرالية الرأسمالية الألمانية في طروحات ليو شترواس إلى جانب الاشتراكية الروسية في طروحات تروتسكي، مما جعل من الفكر الأمريكي فكر متناقض، يمارس سياسة دولية قائمة على الترهيب وليس على المسالمة والتعاطف والبحث عن حلفاء بطرق سلمية (حسن ، ١٠٢) .

إذ يُعد البحث عن عدو خارجي سمة مركزية في الفكر السياسي الأمريكي المحافظ، حيث تبنى هذا التيار تصور للذات(الأنا) من خلال تمايزها عن الآخر، وقد برز هذا التصور بوضوح في مرحلة مابعد الحرب الباردة، لاسيما ماسُمي بالخطر الإسلامي المتشدد، وفي هذا السياق صاغ المحافظون الجدد أفكارهم ورؤيتهم السياسية مؤكدين على القومية الأمريكية والأستثنائية الأمريكية، والإيمان بقدر أمريكا كمخلصة للعالم الخاطئ، وقد أُطلق على هذا التصور مصطلح (الدين العلماني) الموجود في مختلف جوانب الحياة الثقافية والسياسية الأمريكية . (امية ٢٠٠٣)

ويمكن أعتبار اليمين المتطرف ذراع تيار المحافظين الجدد ذو الهجين الإيديولوجي والثقافي من المسيحية واليهودية، والذي يقوم على التحالف بين اليمين المتطرف في أمريكا مع فئة المحافظين الجُدد بدمج السياسي بالديني الذي يسمح للمعتقدات الدينية أن تؤدي دوراً جوهرياً في الحياة السياسية من خلال إضفاء الطابع المسيحي(البروتستانتي) المحض على الدولة (مجموعة مؤلفين ٢٠٠٥) ، إلى أن أصبح طبقة المحافظين الجُدد هم عصب ومحور طاقم الإدارة الأمريكية وفكرهم هو دليل السياسة الخارجية حيال العالم، والشرق الأوسط تحديداً والإسلام منه على وجه الدقة، ثم أصبحوا بؤرة أهتمام وسائل الأعلام (كرستول ٢٠٠٤ ، ٦٣) ، ويجب على الولايات المتحدة أن تتبوأ مكانة متفردة تعكس صورة تفوقها في السياسة الدولية العالمية وتحقيق ذلك يقتضي قمع ومواجهة القوى المناهضه للسياسات الأمريكية في العالم وأعتماد مبدأ القوة المفرطة لكبح الميول العدائية لأمريكا، وهذا هو أصل فكرة المحافظين الجدد (STRAUSS 1995) .

أن أول معركة تكوينية للمحافظين الجدد هو القتال مع الستالينيين في ثلاثينيات وأربعينيات القرن المنصرم، أما المعركة الثانية فكانت مع اليسار الجديد ومع الثقافة المضادة التي تبلورت في الستينيات إلى جانب البعد الخارجي المتمثل في معارضة حرب فيتنام لتلد جيل من اليساريين الأمريكيين المتعاطف مع الشيوعيين أو الماركسيية (فوكوياما ٢٠٠٧، ٦٣) وهي الفاصلة التأريخية التي تبلورت فيها فلسفة المحافظين الجدد التروتسكية،المرحلة التي شكلت مثقفو المحافظين الجدد وقربهم من وزارة الدفاع وجذورهم في اليسار وليس في اليمين، ذو الأغلبية اليهودية التي تحولت إلى ليبرالية معادية للشيوعية بين الخمسينيات والسبعينات، ثم أصبحت شكلاً يمينياً ذا نزعة إمبراطورية عسكرية لاسابق لها في تأريخ الثقافة والسياسة الأمريكية (عاروري ٢٠٠٣ ، ١٦) .

أنعكست ركائزهم الأيديولوجية على السياسة الأمريكية والحرب على الإرهاب، إذ آمنوا بالضربة الأستباقية وتغيير نظم الحكم وبناء الدولة، ومحاولة تصدير الديمقراطية الأمريكية للعالم تحت عسكرة الديمقراطية والهيمنة الأمريكية على العالم بوصفها ذات نفع عظيم للدول كافة، عقيدة أختصرت بنظرية الفوضى

الخلاقة، ويبقى موقفهم من الحرب جزء من أيمانهم بضرورة ترسيخ الهيمنة الثقافية لأمريكا عبر أعتقادين أيديولوجيين : (كاظم ٢٠٢٤)

١. الأعتقاد بأستثنائية الولايات المتحدة الأمريكية وتفردها:

ذلك لأن المؤسسات والقيم الأمريكية تعكس المصالح الحقيقية لشعوب العالم، والعمل على تصدير هذهِ المؤسسات إلى أرجاء العالم كافة بوصفها قوة تقدمية للتحديث العالمي.

٢. الأعتقاد بعالمية وشمولية الولايات المتحدة:

ذلك لأن المؤسسات والقيم الأمريكية تعكس المصالح الحقيقية لشعوب العالم جميعاً، والعمل على تصدير هذهِ المؤسسات والقيم إلى العالم بوصفها قوة تقدمية للتحديث العالمي.

يبدو أن غالبية المحافظون الجدد هم من الليبراليين أو الديمقراطيين اليساريين، وبعضهم كانوا من الماركسيين، والغالبية منهم كان من اليهود الذين أشنقوا عن اليسار الديمقراطية بسبب معارضة اليساريين للأحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية عقب العام ١٩٦٧، ومعاداة الثوريين السود من اليهود الأمريكيين وإسرائيل (بايبر ٢٠٠٦ ، ٦٢) ، ويتأسس الهدف السياسي للمحافظين الجدد هو هداية الحزب الجمهوري والتيار المحافظ الأمريكي القائم على دعم جهود أمريكا في منطقة الشرق الأوسط والعالم من خلال أذرعها وفي مقدمتهم رواد المسيحية الصهيونية دولة(إسرائيل). (عبد العال ، ١١٢١) .

وتعباً لذلك وتحت تأثير أحداث ١١سبتمبر، آمن المحافظون الجدد بالحرب الأستباقية وأحادية القطبية والهيمنة، فكان الكثير من ممثلي هذا الأتجاه دعاة أشداء للحرب دافعوا عن القوة العسكرية لدوافع أخلاقية، مع عدم أيمانهم بقدرة القانون الدولي والمنظمات الدولية على مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة، ولذلك آمنوا بالحرب الأستباقية وهي ذاتها الصيغة التي أتخذتها الإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش، وأستراتيجية دفاعها،بدعوى مكافحة الإرهاب والقضاء على أسلحة الدمار الشامل (فوكوياما ٢٠٠٧) ، والتي يرى فيها فوكوياما تأسيساً لإمبراطورية أمريكية ذات طموحات امبريالية جديدة بدأت تتشكل مابعد أحداث ١١ سبتمبر، وأهم دليل على تبنيها هو الحرب الوقائية التي أعلنتها باستراتيجيتها الأمنية، الأمر الذي يضع الولايات المتحدة عملياً في موقع يخولها حق حكم كل الشعوب المعادية في الدول جميعها التي يمكن أن تشكل تهديداً أرهابياً ، وهذا مايدعم التوجه الإمبريالي الأمريكي لتأسيس إمبراطوريتها الجديد (فوكوياما ، ١٦٩) ، والمبني على تنظير سياسي من قبل المحافظين الجدد المؤيدين والداعمين لسياسات الحرب والمنعكسة بأهم سمات فكرهم المتمثلة بالدعوة لإعادة خريطة الشرق الأوسط والأستعداد لأستعمال القوة لتحقيق ذلك أولاً، والايمان بالحرب الوقائية لتحقيق الأهداف المطلوبة ثانياً، ويستهدفون إقامة إمبراطورية أمريكية ثالثاً، كما يؤمنون

بالإمبريالية إذا كانت تقدمية، لذلك عدت أيديولوجيا المحافظين الجدد الداعية للإمبراطورية الأمريكية النواة الصلبة لسياسة جورج بوش (كاظم ، ٢٢٥) .

المطلب الثاني: العدالة في إدارة الحرب

مصطلح العدالة في إدارة الحرب هو مصطلح لاتيني يشير إلى الركن الخاص بالسلوك العادل بعد وقوع الحرب، وهناك مبدآن أساسيان تقوم عليهما عدالة إدارة الحرب، وهما:

أولاً: مبدأ التمييز، وحصانة غير المقاتلين

يُركز مبدأ التمييز وحصانة غير المقاتلين، حول التساؤلات عن العناصر المشروعة وغير المشروعة في الحرب، إذ رأى كثيرون من منظّري الحرب العادلة أن التمييز بين الأهداف والعناصر المشروعة وغير المشروعة هو التمييز نفسه بين المقاتلين وغير المقاتلين أو التمييز بين الأبرياء والآثمين من المنظور الأخلاقي (JEFF 1994) ، وإذا تساءلنا كيف نميّز الأهداف والعناصر المشروعة عن الأهداف والعناصر غير المشروعة في الحرب، قد نلاحظ أن والتزر يجيب عن هذا التساؤل بقولة"أن الهدف المشروع في الحرب هو أي فرد أو أي شيء يسبب أذى" (WALZER ,135ومن ثم فإن المدنيين لاينبغي أن يكونوا مستهدفين بشكل مباشر أو غير مباشر بالقوة المسلحة.

إذ يتفق كل من والتزر مع توماس ناجل الذي أكد أن معاملة العدو لخصمه في الحرب ينبغي أن تتم على أساس التهديد أو الضرر المباشر الذي يمكن أن يسببه له (THOMAS) .

ثانياً: مبدأ التناسب، وعدم أستخدام الوسائل الشريرة في حد ذاتها

بالنسبة إلى عدالة إدارة الحرب، ينص هذا المبدأ على أن الجنود ينبغي أن يستخدموا فقط قوة تناسبية ضد الأهداف والعناصر المشروعة، ويستخدم والتزر(عقيدة النتائج المزدوجة) لتحديد الأفعال التي يمكن القيام بها أثناء الحرب ضد الأهداف والعناصر المشروعه (MORGAN 1989،) وقد أستخدم والتزر معيار التناسب لتجريم أستخدام الأسلحة الكيمياوية والنووية في الحرب، ومن الجدير بالذكر أن هناك عدداً كبيراً من الأتفاقيات المتصلة بهذهِ المسألة، مثل أتفاقيات لاهاي وجنيف التي تحظر أستخدام الأسلحة الكيمياوية، والأسلحة البيولوجية، وهناك أيضاً أتفاقيات ضد الإبادة الجماعية، والوسائل التي تسبب تدميراً للبيئة. (OREND 2000) .

هناك أستثناءان يبرران خرق عدالة إدارة الحرب:

أكد والتزر في نظريته على أنه لايمكن أن نتجاهل أي قاعدة من قواعد الحرب العادلة، إلا أنه يذهب إلى أن هناك بعض الحالات التي ينبغي أن نتجاهل فيها القواعد الأخلاقية للحرب، وأن نُنحي فيها فكرة الحقوق جانباً من أجل مايعتبر أنه منفعه، وفي رؤيته فإن هذهِ الحالات تُبرر أنتهاك

معيار التمييز وحصانة غير المقاتلين، ومعيار التناسب وعدم أستخدام الوسائل المدمرة، وهي قد تتلخص في الحالتين:

١-الأنتقام

يبرر والتزر فكرة الأنتقام في نظريته، حيث يؤكد أن المحاربين ينبغي أن يقوموا في بعض الأحيان بالأعمال الأنتقامية إذا كان فعلهم هذا يُجبر جنود الدولة المعتدية على إيقاف الأفعال العدوانية من قبل قادتهم، وفكرة الأنتقام تُجير في رأية أنتهاك قواعد عدالة إدارة الحرب، لكن فقط رداً على أنتهاك أولي من قبل الطرف الآخر، ومثالة للأنتقام المُبرر هو ماقام به تشرشل عندما حذر الحكومه الألمانية في بداية الحرب العالمية الثانية من أن أستخدام الغاز السام من قبل جيشها قد يجلب أنتقام الحلفاء المباشر (WALZER , 207-216) .

ويبدو أن فكرة الأنتقام عند والتزر فكرة غامضة ومشوشة، لأنها تتجاهل الأحتمالية الخطيرة التي قد يولدها الأنتقام فتحدث، من ثم أنتهاكات أخرى أكثر فظاعة، بل قد يحدث أن تقوم الدولة التي تعرضت للأنتهاك الأول أن ترد بشهوة على هذا العدوان، فتسبب تدميراً وأنتهاكاً أكبر، وبأختصار فإن الأنتقام قد يكون في بعض الأحيان وسيلة لزيادة حدة الأنتقام ذاته، فيسبب بداية لحرب شاملة (ALEX 2004) .

٢- الطوارئ القصوى:

في رأي والتزر إن هناك حالة أخرى ينبغي أن نهمل فيها القواعد الأخلاقية للحرب، وتتمثل عندما تواجه الدولة مخاطر شديدة قد تسبب لها الهزيمة العسكرية، ويطلق على هذه الحالات الطوارئ القصوى أو (الأستثناء الأعلى)، وهي تقول إنه عندما يكون الوجود الحقيقي للمجتمع مهدداً بالأنهيار في أوقات الحرب، فإن القيود على الحسابات النفعية ينبغي إهمالها، وفي مثل هذه الحالة يمكن أن تلجأ الدولة بطريقة مشروعة إلى الخروج على القواعد الأخلاقية للحرب (الشريف ،١٩)

وقد أفاض والتزر في تفصيل مايسمى بأخلاق الأستثناء، وهو يذهب إلى أنه عندما تكون الدولة في خطر شديد أو عندما تُواجه إرهاباً أو وحشية متطرفة يمكن أن تتجاهل المبادئ الأخلاقية التي تحكم عدالة الحرب.

في رأي والتزر فإن الأحتكام إلى حالة الأستثناء القصوى ينبغي أن يخضع إلى قيدين: أولهما: أن يكون الخطر وشيكاً ، بمعنى أن يكون الخطر قريباً وحقيقياً، فالخوف من الخطر المستقبلي ليس كافياً، والآخر أن يكون الخطر من نوع غير عادي ومُرعب، وبحسب قوله"يجب أن يكون الخطر صادماً لضمير الأنسانية" (WALZER , 254) .

المطلب الثالث: العدالة بعد أنتهاء الحرب

يشير مصطلح عدالة مابعد الحرب إلى المبادئ التي تتأسس عليها العدالة بعد أنتهاء الحرب فعلاً، وتُعد عدالة مابعد الحرب ركناً حديثاً من أركان الحرب العادلة، وهو يناقش مشكلات من قبيل نزع السلاح، وإعادة النظام ومحاكمة مجرمي الحرب والتعويض وإبرام معاهدات سلام عادلة وتعزيز التسوية والمصالحة بين الأطراف المتنازعة وإعادة الإصلاح السياسي والأقتصادي (OREND 2004)

وفي الواقع فإن هذا الركن يُعد على قدر كبير من الأهمية مثل الأسباب التي تستند إليها الدول لشن الحرب، والوسائل التي تستخدمها في الحرب، وتظهر أهمية في القرون الأخيرة أكبر إذ ما نظرنا إلى المراحل الصعبة لوضع حد لنهاية الحروب الحديثة كحرب الخليج والحروب في البوسنة وتدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو، وبالرغم من ذلك فإن هذ الركن كان مهملاً إلى حد كبير من قبل منظري الحرب العادلة ولايوجد أهتمام كافٍ بالمبادئ والقواعد الخاصة به، وعلى الرغم من القيود والمبادئ الموجوده في التصورات التقليدية الخاصة بعدالة مابعد الحرب، إلا أنها لاتقدم أساساً كافياً للحكم على سلوك مابعد الحرب (الشريف ، ٢١) .

ومن جانب والتزر فإنه لم يتجاهل هذا الركن، ولكن على الرغم من أنه قد أسهم في أدبيات عدالة مابعد الحرب، إلا أن إسهاماته الأولى جاءت غير كافية وغير مرضية، غير أنه قد تلافى هذا القصور في أعماله المتأخرة، وخاصةً في كتابة(الجدل حول الحرب عام ٢٠٠٤)، حيث أعترف هو نفسة بأن تصوراته حول عدالة مابعد الحرب في كتابة(الحروب العادلة وغير العادلة) لم تناقش المشكلات التي أُثيرت مؤخراً حول الحرب على العراق، وقد أكد على أن هناك ضرورة ملحة للأهتمام بهذا الركن من أركان الحرب العادلة.

يرى والتزر بأن قد ينبغي أن تنتهي الحرب العادلة بتحقيق الهدف المشروع لها، والهدف المشروع هو إقرار تلك الحقوق التي بررت اللجوء إلى الحرب في المقام الأول عندما يقع عدوان عليها، وهناك مجموعة من **المبادئ التي ينبغي أن تتأسس عليها عدالة مابعد الحرب**، وهذهِ المبادئ هي: نزع السلاح والتجرد من الصفات العسكرية، وإقرار حق تقرير المصير، وإبرام المشروعية الشعبية، والحفاظ على الحقوق المدنية (الشريف ، ٢٢) .

١. التعويض وحق تقرير المصير

وذلك لأن العدوان جريمة وقد ينتهك الحقوق الأساسية للأفراد وللدول، ويسبب الكثير من الخراب والدمار، إذ قد يجب على المعتدي أن يدفع بعض التعويضات لضحية العدوان، أما ثمن التعويض فإنه قد يرتبط بخطورة وطبيعة الفعل العدواني نفسه، جنباً إلى جنب مع مايمكن أن يدفعه المعتدي، لذلك فإنه من الضروري هنا تطبيق مبدأ التناسب، وأن نكون على علم بالموارد الغنية والفقيره للمعتدي، أما

فيما يتعلق بمن هو الذي يدفع التعويض في الأمة المعتدية فإنه ينبغي أستخدام (مبدأ التمييز) للتفرقة بين الذين أرتكبوا العدوان من القادة والجنود وبين المدنيين في الدولة المعتدية (OREND , 138)

أما مبدأ تقرير المصير، فأنه أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عدالة مابعد الحرب، وقد أكد والتزر بقوة على هذا المبدأ، حيث يذهب إلى أن المنتصر يجب عليه في المقام الأول أن يُعيد النظام والأستقرار ويترك حق تقرير مصير المهزوم، فمن دون النظام سوف ينحدر المجتمع إلى حالة الطبيعه التي تحدث عنها هوبز، والتي يكون فيها حق الحياة مستحيلاً ضمانه (WALZER , 168)

٢. نزع السلاح وإعادة الإصلاح

أن نزع السلام يعني أن المعتدي يجب أن يكون منزوعاً من السلاح، على الأقل إلى الحد الذي لايفرض معه تهديداً خطيراً على أعضاء المجتمع الدولي في المستقبل القريب بعد نهاية الحرب، والسمة الأساسية لنزع السلاح تختلف تبعاً لطبيعة وخطورة الأعمال العدوانية جنباً إلى جنب مع مدى الإمكانات العسكرية المتبقية لدى المعتدي بعد هزيمته، إذ ينبغي أن يتضمن وجود منطقة فاصلة منزوعة السلاح بين المعتدي والضحية، وإنهاء بعض القوات العسكرية للمعتدي، وفي هذا الصدد يمكن تطبيق مبدأ التناسب، فالمعتدي لايمكن أن يكون منزوعاً كلياً من السلاح لكي لايتعرض للخطر من قبل دولة أُخرى (WALZER , 164) .

أما مبدأ إعادة الإصلاح فإنه يستمد أهميته من إعادة ترسيخ الحقوق، ومن دون إعادة الإصلاح قد يكون من الصعوبة تأمين الحقوق، ولعل الصعوبة التي تكمن في هذا المبدأ الأساسي لإعادة الإصلاح الأقتصادي والسياسي هي الإجراءات الأكثر خطورة وأنتهاكاً التي قد يفرضها النظام المنتصر، والتي تنبع من أنتصاره المبرر على المعتدي، وكما يذهب والتزر إلى أن التقييد الخارجي لأي أستسلام من قبل المعتدي على الضحية إنما هو بناء وتوكيد لصورة جديدة من صور النظام السياسي المحلي داخل الدولة المعتدية، وهو أحد حقوق الإنسان الأكثر سلمية وتنظيماً من حيث طبيعته (WALZER ,113-119)

٣. محاكم جرائم الحرب ومبدأ المسؤولية

يُعتبر موضوع محاكم جرائم الحرب أحد الوجوه المهمه لعدالة مابعد الحرب، إذ يولي والتزر أهمية كبير لهذا الموضوع، حيث يذهب إلى أنه لايمكن أن تكون هناك حرب عادلة إذا لم يكن هناك بشكل أساسي أفراد مسؤولون عن شن الحرب وإدارتها، وهناك قسمان من جرائم الحرب، هما :الجرائم التي تنتهك مبادئ عدالة الدخول في الحرب، والجرائم التي تنتهك مبادئ عدالة إدارة الحرب (WALZER ,288)

إذ يتبين بأن الجرائم التي تنتهك مبادئ عدالة الدخول في الحرب قد تتصل بالحرب العدوانية التي قد تم التخطيط لها، والمبادرة لشنها، وتقع مسؤولية هذهِ الجرائم على عاتق الحكومة السياسية في النظام المعتدي

فقط، ومثل هذهِ الجرائم تُعد في خطاب المدّعين البرطانيين أثناء محاكم نور مبرج وطوكيو بعد الحرب العالمية الثانية(جرائم ضد السلام) ، والعقاب على هذهِ الجرائم ينبغي أن يخضع في رأي والتزر لمبدأ التناسب، بحيث يتمثل قادة الدولة المعتدية للمحاكمة أمام محكمة دولية عامة ونزيهة، وأن يكون لديهم حقوق النظام القضائي في الدفاع عن أنفسهم (الشريف ، ٢٣) .

إذا نظرنا إلى الجرائم التي تنتهك مبادئ عدالة إدارة الحرب، فسنجد أنها تتضمن الأستخدام المتعمد للقوة غير التمييزية أو غير التناسبية، وأنتهاك حقوق المدنيين، وأستخدام الأسلحة التي تعد في حد ذاتها غير تمييزية أو غير تناسبية مثل أسلحة الدمار الشامل، وأستخدام الوسائل الشنيعه و البشعه مثل حملات الأغتصاب، وعاملة السجناء الذين أستسلموا بطريقة غير إنسانية مثل تعذيبهم أو تجويعهم، والمسؤولية الأساسية على مثل هذهِ الجرائم التي أقترفوها، سواء كانوا من الدولة المعتدية أو من الدولة المُعتدى عليها (الشريف ،٢٤)

أن السمة الأساسية فيما يتعلق بجرائم الحرب التي تنتهك مبادئ عدالة إدارة الحرب هي أنها على خلاف جرائم الحرب التي تنتهك مبادئ عدالة الدخول في الحرب، ترتكبها، وعادةً ماترتكبها كل الأطراف في الحرب، ولذلك فإنه ينبغي الأخذ في الأعتبار أن الدولة المُعتدى عليها فقط هي التي تكون بمنأى عن العقاب على جرائم الحرب التي تنتهك مبادئ عدالة الدخول في الحرب، غير أنها قد لاتكون بمنأى عن العقاب على جرائم الحرب التي تنتهك مبادئ عدالة إدارة الحرب (WALZER ,113) .

الخاتـمة:

أن الهدف الأساسي لنظرية الحرب العادلة هو الحد من إستعمال العنف في المجال السياسي، وتقترح معايير تحتكم إليها الجماعات والدول عندما تكون في حالة أزمات ونزاع، وذلك لأنها ترى أن جميع الحروب ليست متساوية ومتماهية، وإنما يجب أن تكون لها معايير نستطيع بها أن نميز بين مختلف الحروب، على أن يكون منطلق وغاية هذهِ المعايير هو تحقيق العدل، وبالتالي فإن فلسفة أو نظرية الحرب العادلة تجمع بين الطرح الأخلاقي والسياسي لموضوع الحرب، وذلك ليس بهدف توسيع الحرب وتصويغها وإنما من أجل الحد منها أن هدفها هو أن تجعل من الحرب فعلاً أخلاقياً مقبولاً، لذلك فإن الحرب لكي تكون عادلة يجب أن تكون وسائلها وغايتها عادلة، وذلك لأن نظرية الحرب العادلة قائمة على مبدأ رئيسي هو الحقيقة الأخلاقية للحرب، تلك الحقيقة القائمة على أن الحرب حقل خاص ومجال فعال لتطبيق الأحكام الأخلاقية ،على أنه يمكن النظر للحرب على أنها عملية لايمكن وصفها أو تأويلها فقط بمفاهيم الإستراتيجية، ولكن كذلك بمفاهيم الأخلاق وعلى رأسها مفهوم العدل.

المصادر باللغة العربية :

١- حمداوي ، جميل . ٢٠١٦ . *هل هناك حرب عادلة* . كتاب الاصلاح .
٢- قادري ، مليكة . " الحرب الاميركية على العراق عام ٢٠٠٣ تحت مظلة نظرية الحرب العادلة". *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية* . العدد (١٢) .
٣- عبد الله ، نصار محمد . ١٩٩٣. *مدخل الى نظرية الحرب العادلة* . الطبعة الاولى . مصر: دار عيون للدراسات والنشر .
٤- سعد ، فاروق . ٢٠٠٢ . *الفكر السياسي قبل الاميرة وبعده* . بيروت : دار الافاق الجديدة.
٥- نقرش ، عبد الله سالم . ٢٠٠٦ . " نظرية الحرب العادلة وتطبيقاتها في العراق عام ٢٠٠٣". *مجلة دراسات للعلوم الاجتماعية والانسانية* . العدد (١) .
٦- دورتي ، جيمس . ١٩٨٦ . *النظريات المتضاربة* . الكويت : مكتبة كاظمة للنشر والتوزيع.
٧- مجموعة باحثين . *القاموس السياسي* . ترجمة : انطوان حمصي . دمشق : وزارة الثقافة السورية.
٨- العادي ، سالم حسين . ٢٠١٦ . " نظرية الحرب العادلة من منظور فلسفي : ميخائيل والرز إنموذجا". *مجلة كلية الاداب الجامعة* . العدد (١٨) .
٩- حافظ ، اشرف . ٢٠٠٤ . *معالم الفكر الاوربي في العصر الوسيط*. الطبعة الاولى . القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع .
١٠-بسيوني ، محمود شريف . ٢٠٠٣ . *الوثائق الدولية المعنية بحقوق الانسان* . القاهرة :دار الشروق.
١١-العمري ، احمد سويلم . ١٩٥٩. *أصول العلاقات السياسية* . القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية.
١٢- أباه ، السيد ولد . ٢٠٠٤ . *عالم مابعد ١١ سبتمبر الاشكاليات الفكرية والاستراتيجية* . لبنان:الدار العربية للعلوم .
١٣- بغورة ، الزوواي . ٢٠٠٧ . " مسألة الحرب في الفلسفة المعاصرة " . *مجلة عالم الفكر*. العدد(٢).
١٤- فيشر ، ديفيد . ٢٠١٤ . *أخلاقيات الحرب* . ترجمة : عماد عواد . الكويت : سلسلة عالم المعرفة.
١٥- محمد ، مروة خليل . ٢٠٢١ . *القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير*. مصر : جامعة الاسكندرية للدراسات الاقتصادية .
١٦- الياس ، جوانتيا . ٢٠١٦ . *أساسيات العلاقات الدولية* . ترجمة : محي الدين حميدي . دمشق:دار الفرقد .
١٧- لوران ، اريك . ١٩٩٩ . *حرب كوسوفو (الملف السري)* . ترجمة : الاوديسية للثقافة والاعلام.الطبعة الاولى . لبنان : منشورات عويدات .
١٨- حميداني ، سليم . ٢٠١٦ . " نظرية الحرب العادلة والتدخل الانساني : مقاربة ادراكية" . *مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية* . العدد (٨) .
١٩- الجابلي ، سعيد . *نظرية الحرب العادلة عند الفارابي* . تونس : جامعة تونس.
٢٠- بلكفيف ، سمير . ٢٠١٦ . " هابرماس والارث الكانطي " . *مجلة* الفكر العربي .
٢١- بشير ، خليفي . ٢٠١٨ . *إشكالية الحرب العادلة في فكر والتزر* . كلية العلوم الاجتماعية والانسانية.
٢٢- حسن ، حسام كصاي . " اصول الفكر السياسي للمحافظين الجدد " . *مجلة تكريت للعلوم السياسية*. العدد (٢٩) .

٢٣- أميمية ، عبد اللطيف . ٢٠٠٣ . *المحافظون : قراءة في خرائط الفكر والحركة* . القاهرة: مكتبة الشروق الدولية للنشر .
٢٤- مجموعة مؤلفين . ٢٠٠٥ . *أصول تطرف اليمين المسيحي في أمريكا* . ترجمة : هبة رؤوف.القاهرة: سلسلة المشروع القومي للترجمة .
٢٥- كرستول ، ارفنغ . ٢٠٠٤ . *قناعة المحافظة الجديدة كيف كانت وكيف اصبحت* . الرياض:العبيكان للنشر والتوزيع .
٢٦- فوكوياما فرانسيس . ٢٠٠٧ . *أميركا على مفترق طرق* . ترجمة : محمد محمود . الرياض : مكتبة عبيكان للابحاث والتطوير .
٢٧- عاروري ، نصير . ٢٠٠٣ . "حروب جورج دبيلو بوش الوقائية" . *مجلة المستقبل العربي*. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية .
٢٨- كاظم ، سماح نجم . ٢٠٢٤ . " الفكر الليبرالي الرأسمالي المعاصر وتبريراته للنظرية" . *مجلة العلوم السياسية* . العدد(٦٨).
٢٩- بايير ، مايكل كولينز . ٢٠٠٦ . *كهنة الحرب الباردة* . ترجمة : عبد اللطيف ابو البصل . الرياض: دار العبيكان للنشر والتوزيع .
٣٠- عبد العال ، عبد الجبار عيسى و خضير عباس . د.ت. " المحافظون الجدد تأريخهم وافكارهم ودورهم السياسي في الولايات المتحدة " . *المجلة السياسية والدولية* . الجامعة المستنصرية .

المصادر باللغة الانكليزية :

1- Hamdawi, Jamil. 2016. Is There a Just War? The Book of Reform.
2- Qadri, Malika. "The American War on Iraq in 2003 Under the Umbrella of the Just War Theory." Journal of Social and Human Sciences. Issue (12).
3- Abdullah, Nassar Muhammad. 1993. Introduction to the Just War Theory. First Edition. Egypt: Dar Oyoun for Studies and Publishing.
4- Saad, Farouk. 2002. Political Thought Before and After the Princess. Beirut: Dar Al-Afaq Al-Jadida.
5- Naqrash, Abdullah Salem. 2006. "The Just War Theory and Its Applications in Iraq in 2003." Journal of Studies for Social and Human Sciences. Issue (1).
6- Dhorti, James. 1986. Conflicting Theories. Kuwait: Kazma Library for Publishing and Distribution. 7- A Group of Researchers. Political Dictionary. Translated by: Antoine Homsi. Damascus: Syrian Ministry of Culture.
7- Al-Adi, Salem Hussein. 2016. "The Theory of Just War from a Philosophical Perspective: Michael Walrus as a Model." Journal of the Faculty of Arts, University, Issue (18).
8- Hafez, Ashraf. 2004. Landmarks of European Thought in the Middle Ages. First Edition. Cairo: Dar Taiba for Publishing and Distribution.

9- Basyouni, Mahmoud Sharif. 2003. International Documents Concerning Human Rights. Cairo: Dar Al-Shorouk.
10- Al-Omari, Ahmed Suwailem. 1959. The Origins of Political Relations. Cairo: Anglo-Egyptian Library.
11- Abah, Sayyid Walad. 2004. The World After September 11: Intellectual and Strategic Problems. Lebanon: Arab House for Sciences.
12- Baghoura, Al-Zawawi. 2007. "The Question of War in Contemporary Philosophy." Alam Al-Fikr Magazine, Issue (2).
13- Fisher, David. 2014. The Ethics of War. Translated by: Imad Awad. Kuwait: Alam Al-Ma'rifa Series.
14- Muhammad, Marwa Khalil. 2021. The Explanatory Power of Liberal Theory in a Changing World. Egypt: Alexandria University for Economic Studies.
15- Elias, Joantia. 2016. Fundamentals of International Relations. Translated by: Mohi El-Din Hamidi. Damascus: Dar Al-Farqad.
16- Laurent, Eric. 1999. The Kosovo War (The Secret File). Translated by: Al-Odyssey for Culture and Media. First Edition. Lebanon: Awidat Publications.
17- Hamidani, Salim. 2016. "Just War Theory and Humanitarian Intervention: A Cognitive Approach." Al-Baheth Journal for Academic Studies, Issue (8).
18- Al-Jabali, Saeed. Al-Farabi's Just War Theory. Tunis: University of Tunis.
19- Belkefif, Samir. 2016. "Habermas and the Kantian Legacy." Arab Thought Magazine.
20- Bashir, Khalifi. 2018. The Problem of Just War in Walzer's Thought. College of Social and Human Sciences.
21- Hassan, Hussam Kassay. "The Origins of Neo-Conservative Political Thought." Tikrit Journal of Political Science, Issue (29).
22- Amimiya, Abdul Latif. 2003. Conservatives: A Reading of Maps of Thought and Movement. Cairo: Al-Shorouk International Publishing House.
23- Group of Authors. 2005. The Origins of Christian Right Extremism in America. Translated by: Heba Raouf. Cairo: National Translation Project Series.
24- Kristol, Irving. 2004. The Neoconservative Conviction: How It Was and How It Became. Riyadh: Obeikan Publishing and Distribution.
25- Fukuyama, Francis. 2007. America at a Crossroads. Translated by: Muhammad Mahmoud. Riyadh: Obeikan Library for Research and Development.
26- Arouri, Naseer. 2003. "George W. Bush's Preventive Wars." Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
27- Kazem, Samah Najm. 2024. "Contemporary Liberal Capitalist Thought and Its Justifications for Theory." Journal of Political Science, Issue (68).
28- Piper, Michael Collins. 2006. Priests of the Cold War. Translated by: Abdul Latif Abu Al-Basal. Riyadh: Al-Obeikan Publishing and Distribution House.

29- Abdul Aal, Abdul Jabbar Issa and Khadir Abbas. n.d. "The Neoconservatives: Their History, Ideas and Political Role in the United States." Political and International Magazine. Al-Mustansiriya University.
30- Marzano M,Lethique appliquee,Paris,PUF sais-je?2008,chapiter V;Droits de homme et guerre juste.
31- Christian Nadeau et Julie Saada,Guerre juste,guerre injuste.Histoire,theories et critiques,paris.
32- Emmanuel Levinas, Totalite, et infini.Essai sur1 exteriorite,Paris, Le Livre de poch,coll.Biblio essais.
33- Bertrand Lemennicier; Classical just War theory;a critical view libertarian international spring Lemennicier. Bwn-media soft.